مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9311

الأربعاء، 26 نيسان/أبريل 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد المزروعي
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	موزامبيق	السيد فرناندیز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2023/274)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service,). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة 10/00

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2023/274)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجمهورية الدومينيكية وكندا وهايتي للمشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد جان فيكتور جينيوس، وزير خارجية هايتي، ومعالي السيد روبرتو ألفاريز غيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي؛ والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/274، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سلفادور.

السيدة سلفادور (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس لأول مرة منذ أن توليت منصبي هذا الشهر بصفتي ممثلة خاصة للأمين العام في هايتي. ويشرفني أيضا أن أكون في حضور وزيري الخارجية جينيوس وألفاريز جيل، ممثلي هايتي والجمهورية الدومينيكية، على التوالي.

لقد أتيحت لي الفرصة، خلال أسبوعي الأول في هايتي، للتفاعل مع ممثلي المجتمع المدني، ولا سيما الجماعات النسائية، علاوة على السلطات الوطنية وكبار المسؤولين الحكوميين. وتمكنت كذلك من التنقل في بعض شوارع بورت – أو – برانس، حيث أحسست بالتوتر وأدركت الخوف الذي يعاني منه شعب هايتي كل يوم.

وخلال تفاهماتي وتفاعلاتي الأولية، لاحظت أنه تم رسم طريق للهايتيين للدخول في حوار من أجل استعادة المؤسسات الديمقراطية في البلد. غير أن الشعور العام هو أنه سيكون من الصعب المضي قدما من دون معالجة فعالة لانعدام الأمن المتفشي.

وقد ازداد إجرام العصابات منذ الإحاطة الأخيرة التي قدمتها سلفي إلى المجلس، في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9247). ويتوسع عنف العصابات بمعدل ينذر بالخطر في المناطق التي كانت تعتبر في السابق آمنة نسبيا – في بورت – أو – برانس وخارج العاصمة. إن العنف المروع، بما في ذلك العنف الجنسي وخاصة ضد النساء والفتيات، في المناطق التي تمزقها العصابات هو رمز للإرهاب الذي يعاني منه الكثير من سكان هايتي.

وأود أن أتشاطر الأرقام التي توضح الزيادة المروعة في الإجرام في هايتي. فوفقا للبيانات التي جمعتها الشرطة الوطنية الهايتية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، في الربع الأول من عام 2022، تم الإبلاغ عن 692 حادثا إجراميا – أي القتل والاغتصاب والاختطاف والإعدام خارج نطاق القانون. في نفس الفترة من عام 2023، زاد عدد الحوادث الجنائية المسجلة بأكثر من الضعف ليبلغ 647 1 وأظهر الشهر الماضي أعلى معدلات الحوادث منذ عام 2005.

وفي مواجهة العصابات المسلحة العنيفة بشكل متزايد التي تتنافس من أجل السيطرة على أحياء العاصمة، مع وجود محدود للشرطة أو غيابها، بدأ بعض السكان في تولي أمورهم بأنفسهم. وتلك التفاعلات ستؤدي حتما إلى انهيار النسيج الاجتماعي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمنطقة بأسرها. فكما قد يعلم المجلس، قبل يومين فقط اقتادت مجموعة من المدنيين، في

بورت – أو – برانس، 13 من المشتبه في انتمائهم إلى عصابة من حراسة الشرطة، وضربوهم حتى الموت وأحرقوا جثثهم.

وواصلت الحكومة الاستثمار في الشرطة الوطنية الهايتية. بيد أن القوة تعاني من نقص حاد في الموظفين وغير مجهزة للتصدي للعنف والإجرام. وأدت حالات الوفاة والفصل وارتفاع نسبة الاستقالات في صفوف الشرطة إلى خفض قوامها التشغيلي من 772 14 إلى حوالي 200 13 فرد، لا يؤدي من بينهم مهام شرطية سوى 000 9. وبالكاد تجد 500 3 من أفراد الشرطة في جميع أنحاء البلد في مهمة السلامة العامة في أي وقت من الأوقات. وفي غضون ذلك، توقف تعيين أفراد شرطة جدد بسبب التدهور الأمني والقيود واللوجستية.

وتنجح الشرطة الوطنية في القيام ببعض العمليات الفعالة لمكافحة العصابات، غير أن الاحتفاظ بتلك المكاسب الأمنية لا يعدو أن يكون أمرا مؤقتا. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على ضرورة تقديم دعم دولي عاجل للشرطة للتصدي للحالة الأمنية المتدهورة بسرعة.

وإلى جانب الدعم الفوري الذي تحتاج إليه الشرطة الوطنية، من الملح إحراز تقدم نحو حل بقيادة وطنية للمأزق السياسي الذي طال أمده. وهذا أمر أساسي لاستعادة الأمن المستدام والقادر على البقاء، فضلا عن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية التي تواجهها هايتي، تتواصل الجهود من أجل تنفيذ اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر. وقد واصل المجلس الانتقالي الأعلى المنشأ حديثا، والذي أتيحت لي الفرصة للاجتماع به، العمل مع الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة. وتتواصل جهوده لتوسيع نطاق توافق الآراء بشأن طريق المضي قدما، وكذلك تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك من خلال اتخاذ خطوات نحو إنشاء مجلس انتخابي مؤقت. وهذا المعلم الهام حاسم لإجراء الانتخابات في نهاية المطاف التي يؤمل أن تبشر بالعودة إلى الحكم الديمقراطي.

وبدأت محكمة النقض عملها في 28 شباط/فبراير، وهي على أهبة الاستعداد لأن يؤدي مجلس انتخابي مؤقت جديد القسم أمامه بمجرد تكوينه. وبالتوازي مع ذلك، بدأت المحكمة أيضا في التصدي للعقبات التي يواجهها القضاء.

ووفقا لاتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار الجهود الرامية إلى مواصلة الحوار، يوفر منتدى الأمن الوطني المقبل والمائدة المستديرة السياسية، اللذين سيعقدان تحت رعاية المجلس الانتقالي الأعلى، فرصة حاسمة. والهدف من ذلك هو بناء توافق وطني في الآراء بشأن تهيئة الظروف الأمنية والسياسية اللازمة لإجراء الانتخابات. وعلى الرغم من تلك المكاسب السياسية، تظل العملية برمتها هشة وضعيفة إزاء الحالة الأمنية المتدهورة.

أنتقل الآن إلى حالة حقوق الإنسان. فمع تزايد عنف العصابات المسلحة، استمر الهايتيون في المعاناة من واحدة من أسوأ أزمات حقوق الإنسان منذ عقود. فالأشخاص الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات يتعرضون لأعلى معدل لانتهاكات حقوق الإنسان. وتشير المقابلات التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي إلى أن العصابات تواصل استخدام العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الذي يرتكبه عدة جناة، لترويع السكان الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة منافسيهم وإلحاق الأذى بهم. وأُبلِغ كذلك عن استخدام أشكال أخرى من العنف الجنسي، مثل الاستغلال الجنسي، من قبل العصابات ضد النساء والفتيات اللائي يعشن في المجتمعات التي تخضع لنفوذها.

والأطفال من بين ضحايا أبشع الجرائم، بما في ذلك القتل والاختطاف والاغتصاب. فعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، تعرض أطفال المدارس للإصابة بالرصاص أثناء جلوسهم في فصولهم الدراسية وللاختطاف عند توصيلهم إلى المدارس. وعلاوة على ذلك، أغلقت العديد من المدارس في أواخر العام الماضي نتيجة للعنف والابتزاز من قبل العصابات. وعلى الرغم من إعادة فتح معظمها في أوائل عام 2023، لم يعد العديد من الأطفال إلى الفصول الدراسية بسبب العنف بالقرب من المدارس أو في أحيائهم أو بسبب عدم قدرة أسرهم على دفع الرسوم المدرسية. لقد صدمت بشدة من التقارير التي تفيد بأن القناصة

يستهدفون المدنيين بشكل عشوائي. وفي هذا السياق الشديد الضعف، يجري تجنيد الأطفال في العصابات المسلحة. إن تعيين مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خبيرا مستقلا معنيا بحقوق الإنسان، بناء على طلب من حكومة هايتي، تطور جدير بالترحيب سيعزز آليات رصد حقوق الإنسان وحمايتها.

(تكلمت بالفرنسية)

إنني أدين بشدة حوادث العنف الجنسي الواسعة النطاق التي ترتكبها العصابات المسلحة. ولا يبلغ عن هذه الحوادث بشكل كبير مقارنة بأنواع العنف الأخرى بسبب الخوف من الانتقام، ووصم الأسر والمجتمعات ومحدودية توافر الخدمات الصحية والنفسية الاجتماعية، من بين عوامل أخرى. ومن الضروري ألا تمر تلك الجرائم من دون عقاب وأن يقدم مرتكبو العنف الجنسي إلى العدالة.

ويحتاج ما يقرب من نصف السكان 5.2– ملايين شخص – إلى المساعدة الإنسانية. وقد ارتفع عدد حالات التشرد الداخلي بنسبة 50 في المائة في بلدية بورت أو برنس، مقارنة بشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتم الإبلاغ عن نحو 000 39 حالة يشتبه في إصابتها بالكوليرا منذ عودة تفشي المرض إلى الظهور في أكتوبر/تشرين الأول. وما زالت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني موجودين في الميدان ويقدمون الخدمات الأساسية. وفي الفترة بين مارس/آذار وأبريل/نيسان، تم تنفيذ ما لا يقل عن 22 مهمة طوارئ في المناطق التي تسيطر عليها العصابات في بورت أو برنس.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي الختام، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى نشر قوة دولية متخصصة، بإذن من مجلس الأمن، على النحو الذي أوضحه الأمين العام في رسالته المؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (S/2022/747). إننا بحاجة إلى إيجاد طرق مبتكرة لتحديد القوة لدعم الشرطة الوطنية الهايتية.

تحتاج هايتي إلى مساعدة فورية لمواجهة العنف المتزايد بين العصابات المسلحة ولتطوير قوة شرطتها. وتتطلب الحالة الأمنية المتدهورة بوتيرة سريعة أن يظل البلد محط الاهتمام والعمل الدوليين. وإن زيادة التأخير في معالجة انعدام الأمن غير المسبوق في هايتي ستؤدي أيضا إلى تفشي انعدام الأمن في المنطقة. والدعم الثابت من مجلس الأمن لا يزال حيويا لضمان الأمن وسيادة القانون والاستقرار والسلام في هايتي.

في ذلك الصدد، الوقت عنصر جوهري، وشعب هايتي يستحق عملا عاجلا من جانب مجلس الأمن. وإذا لم يحظ الشعب الهايتي بالدعم، ستتواصل دوامة العنف والأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يكابدها كل يوم. ويجب ألا يتأخر كسر طوق هذه الدوامة المريعة. ولا يمكن لشعب هايتي أن ينتظر. نحن بحاجة إلى العمل الآن.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة سلفادور على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة والي.

السيدة والي (*تكلمت بالفرنسية*): أعرب عن امتناني للفرصة التي أتيحت لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى بشأن الأزمة الأمنية المتدهورة التي تشل هايتي. ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9136)، ما برح عدم إنفاذ القانون وتصاعد العنف واتساع نطاق الأنشطة الإجرامية المنظمة تؤجج الأزمة ولم تتحقق أي إغاثة لشعب هايتي. بل على العكس من ذلك، أسهمت هذه الظواهر تدريجيا في تعميق الأزمة وإضعاف الجهود الوطنية من أجل إحلال السلام والأمن. والأمر الأكثر مدعاة للقلق أننا نلاحظ ديناميكيات جديدة لجماعات تعمل خارج بورت – أو – برانس وتشارك مباشرة في الاتجار بالأسلحة المتطورة بشكل متزايد وتسعى إلى تجنيد أفراد جدد في مخيمات السكان المشردين.

(تكلمت بالإنكليزية)

يتطرق أحدث تقرير للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2023/274) إلى تصاعد العنف وانعدام

الأمن في البلاد، بما في ذلك ارتفاع أعداد جرائم القتل والاختطاف. وتدفقات الأسلحة النارية والمخدرات غير المشروعة إلى هايتي تؤدي إلى تفاقم الحالة، وتأجيج العنف وإضافة تحديات معقدة. في الشهر الماضي، نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقييما بعنوان "الأسواق الإجرامية في هايتي: رسم خرائط لاتجاهات الاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات"، تشرفنا بتقديمه في الاجتماع الأول للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022).

ويرسم التقييم صورة تنذر بالخطر. إذ يجري بشكل متزايد في هايتي الاتجار بالأسلحة النارية والذخائر المتطورة وذات العيار الكبير، مع دخول معظم الأسلحة النارية والذخائر الجديدة إلى البلد بصورة غير مشروعة عن طريق البر والجو، وفي أغلب الأحيان عن طريق البحر. وقد أدت القيود الشديدة في قدرات المراقبة البحرية والأفراد والمعدات، والافتقار إلى البنية التحتية لمراقبة الحدود وتسيير الدوريات، إلى الحد من الجهود المبذولة لوقف تدفق اللاجئين، مما يمكِّن العنف المرتبط بالعصابات من بلوغ مستويات غير مسبوقة. وتستهدف العصابات الإجرامية المدججة بالسلاح الهياكل الأساسية الحيوية مثل الموانئ ومخازن الحبوب، ومكاتب الجمارك، ومراكز الشرطة، والمحاكم والسجون، والشركات والأحياء. كما سيطرت على الطرق السريعة والطرق الرئيسية، مما مكنَّها من الوصول إلى العاصمة. ووسعت بعض العصابات مناطقها إلى خارج بورت – أو – برانس.

إن الحالة الأمنية المتردية تتجاوز القدرات المحدودة أصلا للشرطة الوطنية والجمارك ودوريات الحدود وخفر السواحل في هايتي. وتقود هايتي استجابتها الأمنية بأفضل ما تستطيع، ولكن ذلك يأتي بتكلفة بشرية باهظة. ومعدلات جرائم القتل آخذة في الارتفاع الشديد، في حين أن العصابات تستهدف وتقتل عددا متزايدا من ضباط الشرطة أثناء تأديتهم الواجب .

وفي الوقت نفسه، فإن التحديات التي تواجهها هايتي في مجال إنفاذ القانون ومراقبة الحدود تجعلها مركزا جذابا لمهربي المخدرات. وتعمل هايتي بوصفها بلدا لإعادة شحن المخدرات، ولا سيما الكوكايين والقنب، التي تصل عبر الموانئ العامة والخاصة وغير الرسمية، فضلا عن المدارج السرية؛ يتم شحن هذه المخدرات في الغالب إلى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية

مع توسع أسواق المخدرات غير المشروعة في جميع أنحاء العالم ووصول العرض والطلب العالميين على الكوكايين إلى مستويات قياسية، يتزايد خطر الاتجار به كعامل مزعزع للاستقرار في هايتي. وتقوض هذه الحقائق آفاق العملية السياسية، ناهيك عن الآثار الكارثية التي تخلفها على الجهود المبذولة للتصدي للجوع الحاد والحصول على الخدمات الأساسية. ويتعين على المجتمع الدولي والشركاء المستثمرين العمل على جناح السرعة من أجل العمل على جناح السرعة لاتخاذ ودعم تدابير شاملة واسعة النطاق لمساعدة أجهزة إنفاذ القانون وإدارة الحدود لمنع التدفقات غير المشروعة والمساعدة على استقرار الوضع.

لقد شدد مجلس الأمن مرارا على أهمية تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك وحداتها المتخصصة التي ينصب تركيزها على الحدود والمخدرات والأسلحة النارية. وثمة حاجة أيضا إلى استثمارات كبيرة في أعمال الشرطة المجتمعية وإصلاحات العدالة الجنائية، فضلا عن مكافحة الفساد وغسل الأموال.

تعتمد السوق السوداء على الفساد وشبكات المحسوبية لتحقيق الازدهار، بالاقتران مع شبكة معقدة مؤلفة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة المتورطة في الاتجار بالبشر، في حين يؤدي الفساد في قطاع العدالة الجنائية إلى الإفلات من العقاب. ولا يمكن تهيئة الظروف لعملية سياسية تفضي إلى السلام إلا عندما تتوفر لهايتي المؤسسات والقدرات التي تمكنها من الصمود أمام هذه التحديات.

يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة العمل مع شركائه للمساعدة على إرساء أسس التقدم المطلوب في هايتي. ومنذ أن خاطبت المجلس آخر مرة بشأن هذا الموضوع، ما فتئ المكتب يسرع في تقديم المساعدة في مجال إدارة الحدود. وقد أجرى مكتبنا بنجاح تقييمات لست نقاط حدودية، وحدد الاحتياجات العاجلة من المعدات، بما في ذلك دعم الدوريات والتوعية بالمجال البحري، ويقوم مكتبنا الآن بشراء المعدات التي ستزود بها السلطات الوطنية.

بالتوازي مع ذلك، نستكشف إمكانية زيادة التعاون بين هايتي والجمهورية الدومينيكية في مجال مراقبة الحدود لتطوير مجموعات المهارات التي تعكس الرؤية والالتزام. ونحن على استعداد للانخراط مع كلا البلدين لتوسيع نطاق الدعم، ولكن الحاجة تقتضي استثمارات أكبر بكثير. وواصل المكتب أيضا دعم الإدارة العامة للجمارك في هايتي، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ موظفيه على بعض النتائج الواعدة التي حققوها. ففي الشهر الماضي وحده، شهد تحصيل الإيرادات الجمركية زيادة بنسبة 44 في المائة عن الشهر السابق وزيادة بنسبة 216 في المائة مقارنة بشهر آذار/مارس 2022. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون مكتبنا مع منظمة الدول الأمريكية لتعزيز قدرة هايتي على التحقيق في قضايا الفساد وغسل الأموال والجرائم الاقتصادية ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها، فضلا عن تحسين تبادل المعلومات مع المحققين الدوليين بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وهذه خطوات أولى مهمة، ولكن حجم ما نحتاج إليه في هايتي يتطلب المزيد من الاستثمار والدعم الدوليين. وهناك حاجة إلى تقديم مساعدة شاملة مستدامة، تكمل أي عملية ودعم مقدمين إلى شرطة هايتي برؤية طويلة الأجل لاستعادة العدالة الجنائية ومراقبة الحدود والمؤسسات الجمركية. ومن خلال هذه الأساسيات يمكننا حماية شعب هايتي من العنف في الأجل الطويل، وإعادة الحياة الطبيعية والأمن إلى حياته اليومية، وتمهيد الطريق أمام القيام بجهود أكثر فعالية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

ومما يشجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إنشاء نظام للجزاءات من شأنه أن يساعد على مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في هايتي. ونؤيد فريق الخبراء الذي عينه مجلس الأمن وسنبقى تحت تصرفه، في حدود ولايته ووسائله. وسنواصل أيضا التعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومكتب الممثل الخاص للأمين العام. وكان تعاوننا أساسيا في تطوير تدخلات فعالة بشأن مراقبة الحدود، والفساد، وغسل الأموال، والعدالة الجنائية، وسيادة القانون. وإذ أتوجه بالشكر إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة ماريا إيزابيل سلفادور. وأتوق إلى العمل معها عن كثب، وأؤكد لها أنها ستحصل على الدعم الكامل من مكتبي.

(تكلمت بالفرنسية)

نعلم جميعا أن الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية مترابطة ويعزز بعضها البعض الآخر. ومن أجل مساعدة هايتي على بناء مؤسسات قوية في مجال الأمن والعدالة ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، أود أيضا أن أؤكد مجددا أهمية تقديم الدعم المالي الذي يتناسب مع التحديات. ويقوم المكتب بتعزيز برامج الدعم التي يقدمها في هايتي بالتعاون الوثيق مع شركائه الوطنيين والإقليميين والدوليين، حتى يتمكن هذا البلد من استعادة أسس السلام والأمن اللازمة لتنميته الاقتصادية ورفاه أبناء هايتي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة والي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بالممثلة الخاصة للأمين العام ماريا إيزابيل سلفادور في أول ظهور لها أمام مجلس الأمن منذ أن أعلن الأمين العام تعيينها في 1 آذار/مارس. كما أشكر المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة والي على إحاطتها، وأنوه بحضور وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية هنا هذا الصباح.

ترحب الولايات المتحدة بتعيين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ويليام أونيل لخبير مستقا معني بحقوق الإنسان في هايتي. هناك حاجة ملحة لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، مع التركيز بوجه خاص على سلامة النساء والأطفال ورفاههم.

كما سمعنا صباح اليوم، فإن التقارير عن الحالة الأمنية والإنسانية في هايتي مروعة جدا. وفي العاصمة بورت أو برنس،

أصبحت المدارس والمراكز المجتمعية مواقع لترويع الشباب وتجنيدهم. ويهدد عنف العصابات الحياة اليومية للمواطنين والازدهار الاقتصادي لهايتي. والنساء والفتيات هن الأكثر عرضة للزيادة غير المقبولة في العنف الجنسي والجنساني، الذي يستخدم كأداة للخوف والترهيب. يساورنا قلق عميق إزاء تزايد العنف في نشاط العصابات. وأفادت الأمم المتحدة بأن جرائم القتل زادت بنسبة 21 في المائة في الربع الأول من هذا العام، وعمليات الاختطاف بنسبة 63 في المائة. وكما أشارت الممثلة الخاصة، أغلقت المدارس أبوابها بعد إصابة معلمين وطلاب برصاصات طائشة في الفصول الدراسية فيما تصفه الأمم المتحدة بالطابع العشوائي لهجمات العصابات. وكثيرا ما تحدث عمليات اختطاف للأطفال وآبائهم بالقرب من محيط المدارس.

وتدين الولايات المتحدة أيضا بأشد العبارات مقتل ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الشجعان أثناء أداء واجبهم. إن التكتيكات الوحشية التي تنتهجها العصابات في تنفيذ تلك الجرائم تثير قلقا بالغا.

إن الاستقرار السياسي عنصر أساسي من أجل استعادة السلام والأمن في البلد. منذ التوقيع في كانون الأول/ديسمبر 2022 على توافق الآراء الوطني من أجل انتقال شامل للجميع وانتخابات شفافة، شهدنا تطورات سياسية إيجابية، بما في ذلك تعيين أعضاء في المجلس الانتقالي الأعلى ومحكمة النقض. ولئن كانت تلك التطورات السياسية مشجعة، فإننا نحث حكومة هايتي وجميع أصحاب المصلحة السياسيين على إنشاء مجلس انتخابي مؤقت شامل للجميع وواسع القاعدة لاستعادة الحكم الديمقراطي في البلد.

وعلى الرغم من زيادة المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، هناك حاجة إلى المزيد لدعم أمن شعب هايتي وصحته واستقراره. ونشيد بموافقة الأمم المتحدة مؤخرا على تعزيز التأهب الإنساني على نطاق المنظومة في هايتي لمعالجة سوء التغذية والكوليرا والعنف الجنساني والاحتياجات المتعلقة بحماية الأطفال في البلد. لقد التزمت الولايات المتحدة بتقديم أكثر من 90 مليون دولار لدعم الشرطة الوطنية الهايتية، وقدمت أكثر من 204,7 ملايين دولار من التمويل الإنساني لهايتي. وفي الأشهر الستة الماضية، أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم مساعدات إنسانية إضافية بقيمة 56 مليون دولار، وقدمت 450 طنا متريا من السلع المتعلقة بالصحة والخدمات اللوجستية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ونقلت 232 طنا من معدات الحماية الشخصية للعاملين في المجال الصحي، فضلا عن سوائل إعادة الإماهة لمرضى الكوليرا، وأقراص تطهير المياه.

لقد طلبت حكومة هايتي وشعبها الدعم الدولي للتصدي للعنف وانعدام الأمن. وتواصل الولايات المتحدة العمل مع عدد متزايد من الشركاء الدوليين لدعم الاحتياجات الأمنية الملحة في البلد. وسيتعين على مجلس الأمن الاضطلاع بدوره في مساعدة هايتي، بما في ذلك فرض جزاءات إضافية على من يمولون ويحرضون على العنف وعدم الاستقرار في هايتي. وتعرب الولايات المتحدة عن تضامنها مع شعب هايتي خلال هذه الأوقات العصيبة.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا أن أشكر السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، وأتمنى لها كل النجاح في عملها. أشكر أيضا المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. وأنوه بحضور وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية، وكذلك الممثل الدائم لكندا في جلسة اليوم.

إننا لا نبدأ من الصفر. أود أن أعرب عن تقديري للعمل الاستثنائي الذي تقوم به السيدة السيدة هيلين لا ليم بصفتها رئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، والذي لا يتجسد بوضوح في الحالة على أرض الواقع لأن الأزمة الأمنية تتجاوز قدرة تشكيلة المكتب المتكامل وقدراته اللوجستية والمؤسسية، التي لا تأذن إلا لـ 42 موظفا مدنيا بتقديم المشورة بشأن مسائل الشرطة والسجون. غير أن عمل المكتب المتكامل يظل حاسما في الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومرافقة الحوار في هايتي ودعمه.

ينبغي لمجلس الأمن أن يشجع على تعزيز المبادرة التي أطلقت في 21 كانون الأول/ديسمبر لبناء توافق وطني في الآراء، بما في ذلك من خلال كفالة التنفيذ الفعال للمبادرة ومشاركة واسعة وشاملة على نحو متزايد لجميع الجهات الفاعلة والقطاعات في هايتي. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى تعزيز سيادة القانون والمؤسسات، بما في ذلك في قطاع العدالة، بغية النهوض بالمساءلة والتحول الديمقراطي، من خلال إجراء انتخابات شفافة بحلول الموعد النهائي في شباط/فبراير 2024.

ولكن استعادة الأمن أمر لا غنى عنه لتحقيق ذلك الهدف الرئيسي، على نحو ما أكده مجلس حقوق الإنسان في قراره 39/52 الذي اتخذ بالإجماع في 4 نيسان/أبريل. واستجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في القرار 2645 (2022)، أوصى الأمين العام – قبل ستة أشهر بالفعل – بنشر قوة متخصصة متعددة الجنسيات لدعم الشرطة الهايتية. ولا يزال شعب هايتي ينتظر. وفي مواجهة ذلك، لا يمكننا أن نتأخر أكثر من ذلك. وإذ نفكر في الحالة أسبوعا بعد أسبوع، ونحلل الخيارات ونناقش الحلول المثالية يوما بعد يوم – يفوت الأوان – فهناك الكثير من الانتهاكات والكثير من الأرواح التي تُزهق.

كم عدد الهايتيين الذين يجب أن يموتوا؟ إن عدد المدنيين الذين لقوا حتفهم في هايتي، في الربع الأول من عام 2023، أكبر من عدد القتلى في العديد من النزاعات المستمرة الأكثر دموية في بقية العالم. وقبل يومين تحديدا (انظر S/PV.9308)، ناقشنا في هذه القاعة ذاتها تعددية الأطراف الفعالة. ولذلك، أود أن أقول هنا اليوم إننا إذا لم نتمكن من الإسهام في التغلب على حالة العنف والقسوة التي تتسبب فيها العصابات في هايتي، فكيف لنا أن نأمل في حل النزاعات الأكبر بكثير في جميع أنحاء العالم؟ كيف يمكننا أن نأمل في الامتثال للمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعهد إلى المجلس بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، بالإضافة إلى أن المادة نفسها تقر أيضا بأننا نعمل بالنيابة عن أعضاء المنظمة لكفالة اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة؟ لذلك أود أن أشدد على مسؤولية مجلس الأمن عن العمل مع شعب هايتي على أساس المعاملة بالمثل للاستفادة من إسهامه التاريخي ليس في تحقيق الحرية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فحسب، ولكن أيضا الحريات في جميع أنحاء العالم.

وتسلط إكوادور الضوء على قيادة غابون بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي وتؤيد القيام بزيارة إلى هايتي في أقرب وقت ممكن لإجراء حوار وتقييم الحالة ومتابعة قضايا، مثل إصلاح القطاع الأمني وتعزيز الجزاءات وفرض حظر للأسلحة محدد الأهداف. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء المسائل المشار إليها في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المعنون "الأسواق الإجرامية في هايتي: تحديد اتجاهات الاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات". ويجب على المجلس أن يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز مراقبة الحدود والموانئ ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة، الذي ما فتئ يتزايد. ويجب على المجلس أن يشجع جميع سلطات منظومة الأمم المتحدة على إيلاء اهتمام خاص لهايتي. وفي هذا الصدد، نُقدر الزيارة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك في شباط/فبراير وتعيين السيد ويليام أونيل مؤخرا خبيرا معنيا بحقوق الإنسان في هايتي.

إن إكوادور تشعر بالجزع إزاء التوقعات الواردة في نشرة "رصد أسعار الأغذية وتحليلها" الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي لهذا الشهر. فوفقا للنشرة، من المرجح أن يتأثر 4,9 مليون شخص بانعدام الأمن الغذائي الحاد، أي نصف سكان هايتي، بحلول شهر حزيران/يونيه من هذا العام. وفي ظل وجود آلاف النازحين مما يفاقم هذه الظروف الصعبة أصلا، فإن المسائل المتعلقة بالنزوح تؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات. ولا يمكن أن يمر العنف الجنسي والعنف الجنساني من دون عقاب.

أخيرا، ندعو مجلس الأمن إلى توجيه رسالة تعبر عن وحدته وتصميمه على ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وبلا عوائق وسلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني والمضي قدما في العمل الدولي المنسق والمحدد الأهداف لدعم الجهود الهايتية.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غانا وموزامبيق وبلدي، غابون. ونرحب بتعيين السيدة ماريا إيزابيل

سلفادور ممثلة خاصة للأمين العام في هايتي ونعرب عن دعمنا لها خلال فترة ولايتها رئيسة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ونشكر السيدة لا ليم على عملها والتزامها خلال فترة ولايتها في ذلك المنصب. ونشكر أيضا المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. ونرحب بوزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية، فضلا عن الممثل الدائم لكندا، في هذه الجلسة.

استمعنا باهتمام شديد إلى الإحاطة المفيدة التي قدمتها الممثلة الخاصة بشأن الحالة في هايتي، التي استمرت في التدهور على مر السنين. إن الحالة مروعة على الجبهة الإنسانية ومثيرة للقلق على الجبهة السياسية، كما أن تداعياتها الاقتصادية لا تُحتمل. وكل ذلك ينبغي أن يجبر كل واحد منا على التصرف، بالنظر إلى أن هذه الأحداث تدور على بعد أقل من أربع ساعات بالطائرة من مكان اجتماعنا اليوم.

وفيما يتعلق بالأمن، لا يزال الهايتيون يواجهون إرهابا يعجز عنه الوصف، تؤججه الأعمال الإجرامية التي ترتكبها العصابات التي توسع نطاق سيطرتها في البلد مستخدمة أبشع الجرائم، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والاختطاف لطلب فدية والسطو ومختلف أشكال الاتجار غير المشروع. ويساورنا قلق بالغ إزاء حقيقة أن هذا العنف لا يستثني الأطفال الذين يمثلون، هم والنساء، الضحايا المفضلين للعصابات التي تستهدف الشرطة مباشرة ولا تتورع عن استخدام المدارس ومرافق الرعاية الصحية كقواعد لعملياتها الشبيهة بعمليات المافيا. وتدين غانا وموزامبيق وغابون بشدة استمرار العصابات المسلحة في استخدام الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على حقوقهن الإنسانية وصحتهن. والإحصاءات غنية عن البيان. لقد وصل العنف في هايتي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث سُجلت زيادة بنسبة 63 في المائة في عمليات الاختطاف وزيادة بنسبة 21 في المائة في جرائم القتل مقارنة بالربع الأخير من عام 2022.

ويُظهر الضغط الذي يستطيع أفراد العصابات ممارسته على الشرطة أن هناك اختلالا في موازين القوى لصالحهم. فأفراد العصابة أكثر تسليحا وهم ينتهكون كل حق يمكن تصوره، بما في ذلك حقوق الإنسان. وفي محاولاتها لمكافحة العنف، ولا سيما في المقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت، تكافح الشرطة، في ظل عدم كفاية إمداداتها من المعدات والأفراد، لتحقيق نتائج وتعاني من الضعف في مواجهة حجم التحديات. وفي 23 نيسان/أبريل، اندلعت اشتباكات بين الشرطة الوطنية الهايتية والعصابات المسلحة في حيي ديبوسي وتورغو في بور – أو – برانس. وأسفرت الاشتباكات عن سقوط عدة قتلى ونهب وحرق منازل ومركبات. ويؤمن الأعضاء الأفارقة الثلاثة إيمانا راسخا بأنه يجب علينا إعطاء الأولوية للتغلب على التحديات الأمنية إذا أردنا استعادة قدرة هايتي على التحكم في مصيرها. وفي هذا الصدد، نرحب بجميع المبادرات التكميلية الرامية إلى تعزيز القدرات المادية والتقنية والبشرية للشرطة الهايتية وندعو البلدان المانحة إلى زيادة مساهمتها في صندوق التبرعات المشترك دعما لإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية التي لم تتلق حتى الآن سوى حوالي 14,9 مليون دولار من المبلغ المستهدف وقدره 28 مليون دولار. ونحيط علما بالمشاورات الجارية بشأن نشر قوة متخصصة ستعمل مع الشرطة الوطنية الهايتية ونشجع المناقشات الرامية إلى تنفيذ استجابة متضافرة وفعالة يمكن أن تنهي حالة انعدام الأمن السائدة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يبدو أن استقرار معدلات تفشي وباء الكوليرا قد وفر فترة راحة في بيئة تتذر بالخطر، شهدت زيادة بنسبة 15,8 في المائة في الاحتياجات الإنسانية مقارنة بعام 2021، بما في ذلك زيادة بنسبة 92,3 في المائة في احتياجات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية. والحالة الإنسانية نتاج لعوامل متعددة مجتمعة، بما في ذلك الفقر المتوطن وانعدام الأمن والنزوح الجماعي وعمليات الإعادة القسرية إلى الوطن، التي لا تزال تضيف أعدادا من الرجال والنساء والأطفال، العائدين من المنفى القسري الناجم عن قسوة الحياة اليومية، إلى السكان الذين يعانون بالفعل من صعوبات. ولا بد من العمل بغية تحقيق استقرار الحالة بسرعة كبيرة ليتسنى انتشال هؤلاء الهايتيين البالغ عددهم 4,9 مليون نسمة من دوامة انعدام الأمن الغذائي الحاد وتوفير التعليم لأكثر

من 000 500 طفل غير ملتحقين بالمدارس ويعيشون في المناطق التي تسيطر عليها العصابات. ونرحب بمبادرات الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى جانب الشركاء الثنائيين، لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، ونشجع هذه المبادرات. ونلاحظ بصفة خاصة "مبادرة تسليط الضوء" التي تهدف إلى توفير الرعاية الطبية والدعم النفسي لضحايا العنف الجنسي والجنساني، فضلا عن التدابير الرامية إلى إعادة الأطفال إلى المدارس التي احتلتها العصابات المسلحة.

ونحث الشركاء الدوليين على تكثيف جهودهم لتعزيز قدرة المرأة على الصمود والحد من الوصم وتعزيز النسيج المجتمعي. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمناقشات البنَّاءة بشأن إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإعادة تعيين خبير مستقل معني بحقوق الإنسان في هايتي، فضلا عن نظر مجلس حقوق الإنسان في حالة حقوق الإنسان في هايتي في إطار البند 101 من جدول أعماله.

ونلاحظ أن إعادة إرساء سيادة القانون في هايتي تقترن بتعزيز وجود مؤسسات الدولة، لا سيما الشرطة، في جميع أنحاء البلد. فلا ينبغي أن يُترك أي مكان تحت رحمة العصابات. ويشكّل تعيين ثمانية قضاة في محكمة النقض والتدابير المتخذة بشأن تقييم المدعين العامين وغيرهما من المبادرات التي أُطلقت لتحسين النظام القضائي خطوات في الاتجاه الصحيح. وينبغي للجهات المانحة أن تدعم تلك الجهود الجديرة بالثناء لكي تحقق كامل أثرها، بما في ذلك ما يتعلق بالنجاح في إكمال عملية إصلاح نظام العقوبات بغية مكافحة الإفلات من العقاب والفساد بطريقة مستدامة. ومن الضروري الانتهاء من الدعاوى القضائية الجارية – لا سيما تلك المتعلقة باغتيال الرئيس الراحل جوفينيل مويس، فضلا عن الدعاوى المتصلة بأعمال القتل في غراند رافين وبيل إير.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، نشجع مختلف الإصلاحات التي بدأتها الحكومة في قطاعي الجمارك والضرائب، فضلا عن الإصلاحات الرامية إلى تحسين الحالة الاجتماعية. وهناك حاجة إلى إصلاحات أكثر جرأة للحد من الفقر وأوجه عدم المساواة الاجتماعية ولتعزيز قدرة الهايتيين على الصمود من أجل التصدي للأزمات العديدة المتنوعة التي يواجهونها. ويجب دعم الجهود التي تبذلها هايتي لبناء نموذج اقتصادي أكثر شمولا وقدرة على الصمود يوفر فرص العمل التي يُضطر آلاف الشباب لمغادرة البلد كل عام بحثا عنها.

وعلى الصعيد السياسي، يشكّل إبرام اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر تطورا إيجابيا في السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء لإعادة بناء مؤسسات الدولة. وندعو السلطات الهايتية إلى تنفيذ الاتفاق بجميع جوانبه بغية شق مسار ثابت قدر الإمكان لتنظيم انتخابات ذات مصداقية. وتُظهر الإجراءات المتخذة لتهيئة مناخ سلمي لإجراء الانتخابات، لا سيما منع العنف الانتخابي واستكمال القوائم الانتخابية، إرادة شعب هايتي للتصدي للتحديات التي تنتظرهم.

ونرحب بإنشاء المجلس الانتقالي الأعلى وتشكيل لجنة للرصد بهدف دعم التنفيذ السريع للاتفاق. ونحث الجهات الفاعلة السياسية على اغتنام الفرصة التي يتيحها الاتفاق لإيجاد دينامية لإجراء مشاورات بنَّاءة. فالهايتيون وحدهم هم القادرون على رسم الطريق الذي يقودهم إلى تحقيق الديمقراطية والسلام والاستقرار على نحو مستدام.

وتؤمن غانا وموزامبيق وغابون بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الجماعة الكاريبية في الأخذ بيد هايتي خلال هذه الحقبة المؤلمة من تاريخها. ونشجع بلدان المنطقة على تعزيز تضامنها مع هايتي التي نعتبرها، نحن الأفارقة، جزءا لا يتجزأ من المنطقة السادسة من أفريقيا. وسنواصل الوقوف إلى جانب شعب هايتي الشقيق.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة سلفادور على الإحاطة التي قدمتها بشأن الحالة في هايتي وأهنئها على المهمة الجديدة التي كُلفت بها. وأتوجه بالشكر أيضا إلى المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة والي، على إحاطتها وأرحب بمشاركة ممثلي هايتي والجمهورية الدومينيكية وكندا في هذه الجلسة.

لا تزال هايتي غارقة في أزمات سياسية وأمنية وإنمائية وإنسانية. ويكافح شعب هايتي في معاناة ويأس. فحالتهم، كما وصفها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بمثابة "كابوس حي". ويبعث ذلك على القلق الشديد.

وقد أنشئ المجلس الانتقالي الأعلى بعد أن توصلت السلطات الهايتية المؤقتة إلى اتفاق بشأن العملية الانتقالية مع بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في البلد. بيد أن عملية الانتقال السياسي لا تزال تفتقر إلى الدعم الواسع النطاق. وينبغي أن يشكّل الإنهاء الفوري لحالة الجمود السياسي أولوية ملحة لجميع الأطراف في هايتي. ويتحتم على السلطات الهايتية المؤقتة وجميع الأحزاب والفصائل السياسية وضع المصالح الأساسية لجميع الهايتيين في المقام الأول وإبداء التزام بالحوار والوفاء بمسؤولياتها من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة وأن تسعى إلى التوصل إلى اتفاقات أوسع نطاقا بشأن الترتيبات الانتقالية بغية تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن. ونتطلع إلى رؤية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بقيادة الممثلة الخاصة سلفادور، يضطلع بدور مهم في تيسير إجراء حوار شامل يضم الجماعات السياسية الهايتية كافة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الترتيبات الانتقالية والنهوض بالعملية السياسية التي يقودها الهايتيون ويمسكون بزمامها.

إن كبح المد المتصاعد لعنف العصابات والإجرام هو السبيل لتحسين الأمن في هايتي. وفي ذلك الصدد، يتحتم وضع حد للدعم السياسي المقدم للعصابات والقضاء على مصادر تمويلها وأسلحتها على وجه السرعة. ووفقا لآخر تقرير تقييم أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يرتبط عنف العصابات المستعر ارتباطا وثيقا بالتدفق غير المشروع للأسلحة إلى هايتي من الخارج، لا سيما من الولايات المتحدة. ويبعث ذلك الاتجاه على القلق العميق – لأنه إذا تُرك دون رادع، سيؤجج السلوك المتهور والعنيف للعصابات ويفاقم المستويات الحالية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار. وينص قرار مجلس الأمن 2653 (2022) على فرض جزاءات، بما فيها حظر توريد الأسلحة، تستهدف العصابات الهايتية. ويجب ألا تبقى تلك الأحكام حبرا على ورق، بل يجب على البلدان المعنية أن تتخذ خطوات فعالة لتنفيذها. وتدعم الصين غابون في عملها بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي. ونشجع فريق الخبراء على تكثيف عمله ولجنة الجزاءات على تحديث قائمة الجزاءات في أقرب وقت ممكن بغية تحسين تدابير الجزاءات وكفالة الرصد السليم لتنفيذها.

وتعاني هايتي من تفشي وباء الكوليرا فضلا عما تشهده من تدهور اقتصادي. وما يقرب من نصف سكانها مهددون بخطر انعدام الأمن الغذائي. ونشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الأليمة التي يواجهها شعب هايتي. ونساند الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين في دعمهم المستمر لهايتي من خلال صياغة إطار للتعاون من أجل التنمية المستدامة وغيرها من وسائل تقديم الدعم، لا سيما من خلال تقديم المساعدات للنساء والأطفال والمهاجرين وغيرهم من الفئات الضعيفة. ونؤيد اضطلاع بلدان ومنظمات المنطقة بدور أكبر والعمل بالتآزر مع وكالات الأمم المتحدة من أجل تحسين الحالة الإنسانية على أرض الواقع بصورة مشتركة. فالأزمات العديدة التي تعيشها هايتي متشابكة.

إن قلوبنا مع شعب هايتي في ظل الظروف الراهنة. فليس هناك حل سريع لهذه المشكلة المعقدة. وستواصل الصين، إلى جانب المجتمع الدولي، دعم شعب هايتي في إيجاد حل فعال لمحنتهم ومعاناتهم الراهنتين.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، على الإحاطة التي قدمتها بصفتها الجديدة رئيسة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وأود أن أؤكد من جديد دعم سويسرا المستمر لها فيما تضطلع بالولاية المنوطة بها. أشكر أيضا السيدة غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتها. وننوه بحضور وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية والممثل الدائم لكندا في جلسة اليوم.

توضح الإحاطات التي استمعنا إليها للتو التدهور المستمر للحالة الأمنية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يواجهها الهايتيون يوميا. إن حرية السكان وتنقلهم في منطقة بورت أو برنس الحضرية مقيدة بشدة. ولم تسلم أي منطقة تقريبا في العاصمة والمناطق المحيطة بها من عنف العصابات. وندين استخدام العصابات المنهجي للعنف الجنسي فضلا عن استهدافها للأطفال وتجنيد القصر. ويشدد تقرير الأمين العام (S/2023/274) على أن انعدام الأمن في العاصمة قد بلغ مستويات مماثلة لتلك الموجودة في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة.

لا تزال استعادة الاستقرار والأمن في البلد أمرا حاسما. وقد نزح عشرات الآلاف من الأشخاص. وسيساعد وقف عنف العصابات، بما في ذلك نزع سلاحها، على دعم الجهود الرامية إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة. وتهدف سويسرا، من خلال حضورها المستمر في مختلف مناطق هايتي، إلى تقديم المساعدة الإنسانية في هذه الأوقات العصيبة. وأود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب الحد من انعدام الأمن الغذائي على وجه السرعة وعلى المدى الطويل. ويعاني ما يقرب من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وبالنسبة لما يقدر بنحو 1,8 مليون شخص، أصبحت هذه حالة طوارئ الآن. لقد تدهورت أزمة الغذاء بسرعة خلال العامين الماضيين، وبلغت الآن مستوى حادا لم يسبق له مثيل. وأدت التحديات الهيكلية والآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية المتكررة إلى تفاقم الحالة، في حين أن زيادة نشاط العصابات في المناطق المهمة لإنتاج الغذاء يمكن أن تترك المزيد من الناس جوعى. وزادت سويسرا من تمويلها لبرنامج الأغذية العالمي. ونشجع المنظمات الإنسانية والإنمائية على مواصلة تقديم المعونة الطارئة اللازمة. فبدون الأمن الغذائي، لن يكون الاستقرار في هايتي ممكنا.

ثانيا، لا يزال إيصال المساعدة الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق أمرا أساسيا لبقاء الكثيرين على قيد الحياة. إذ تحد أنشطة العصابات من إمكانية الوصول إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى السلع والخدمات الأساسية، ويجب كفالة وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية دون قيود. وتشعر سويسرا بالقلق إزاء الهجمات المستمرة التي تشنها العصابات على العاملين في المجال الطبي والهياكل الأساسية الحيوية والمعلمين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ونكرر دعوة الأمين العام إلى حمايتهم. وقد أظهرت مشاركتنا الطويلة الأمد في هايتي أنه على الرغم من الحالة الأمنية الصعبة، فإن تعزيز المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية على مستوى البلديات والمقاطعات يمكن أن يحدث تغييرا. ففي جنوب البلد، على سبيل المثال، تلتزم سويسرا بتعزيز الإدارة المحلية للمياه والصرف الصحي.

ثالثا، بالإضافة إلى التقدم المحرز على الصعيد السياسي، يجب زيادة تعزيز النظام القضائي دون إبطاء. ولا بد من معالجة الإفلات من العقاب والفساد من أجل المكافحة الفعالة لاستقلال العصابات الذاتي وحريتها المتزايدين، وكسر حلقة العنف. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب الهايتيين لتلبية احتياجاتهم وأن يدعمهم في سعيهم إلى التوصل إلى توافق في الآراء يستطيع أن يمكنهم من الخروج من الأزمة السياسية. وذلك أمر حيوي أيضا لتهيئة الظروف لإجراء انتخابات آمنة وحرة. وسويسرا ملتزمة بتلك الجهود.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بالممثلة الخاصة ماريا إيزابيل سلفادور وأتمنى لها كل التوفيق في مهمتها. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام والسيدة والي على إحاطتيهما، وأود أيضا أن أنوه بحضور وزيري خارجية هايتي جينوس وألفاريس جيل ممثل الجمهورية الدومينيكية جلسة اليوم.

تؤكد ألبانيا من جديد دعمها الكامل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وتسلم بالدور الحاسم الذي يؤديه في سياق حيث يتصاعد العنف وانعدام الأمن. وفي هذه الأوقات العصيبة، ووسط أزمة سياسية عميقة، وبينما لا يزال البلد في قبضة العصابات الشريرة التي تهيمن على الحياة اليومية من خلال الحرب المتفشية والابتزاز، نقف إلى جانب شعب هايتي وهو يكافح مع التدهور الكارثي لحقوق الإنسان وانعدام الأمن المتفشي. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات، فإن دورة العنف تفاقم الحالة الإنسانية الكارثية بالفعل، التي تفاقمت بسبب ارتفاع

الأسعار ونقص الأغذية. وتؤيد ألبانيا تأييدا تاما جميع الجهود الرامية إلى استعادة سيادة القانون وقيام مؤسسات الدولة بوظائفها. وانطلاقا من تلك الروح، رحبنا بإنشاء المجلس الانتقالي الأعلى مؤخرا وتعيين قضاة في محكمة النقض – وهي خطوات مشجعة بعد التوقيع على توافق الآراء الوطني من أجل انتقال شامل للجميع وانتخابات شفافة. لكنها بعيدة كل البعد عن أن تكون كافية ولن تحل الأزمة.

ويتحتم على هايتي أن تستعيد القانون والنظام وأن تكافح الفساد وإفلات العصابات المسلحة من العقاب. أن العصابات، بأساليبها الوحشية في الابتزاز والخطف والاتجار بالمخدرات، إنما تخنق العاصمة وتنتشر في جميع أنحاء البلد. سيكون من السذاجة الاعتقاد بأنهم موجودون في عزلة. وينبغي مساءلة جميع المسؤولين عن انتشار وتمويل العصابات والعنف، بمن فيهم أولئك الذين يستخدمونها أو يستفيدون منها في أوساط النخبة في هايتي. ولا يمكن لهايتي أن تمضي قدما بطريقة غير مشروعة وبدون شرعية لمؤسساتها الأساسية. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نستفيد أكثر من مجموعة أدوات الجزاءات بغية تعقب زعماء العصابات، فضلا عن مهربي الأسلحة والمستفيدين من الفوضى.

وقد أظهرت التجربة أن قوة الشرطة في هايتي لم تتمكن من السيطرة، إذ إنها تعاني من نقص في الأفراد، والأجور المتدنية والتجهيزات الكافية – وهي ظروف تجعلها عرضة لاختراق العصابات. وكلما طال أمد هذه الحالة، يشتد عود العصابات أكثر، وستتمكن في نهاية المطاف من إملاء شروطها والسعي لإيجاد مكان لها في الدوائر السياسية والمالية في البلد. ولهذا السبب، نؤيد نشر قوة مسلحة دولية متخصصة، كما دعا الأمين العام ورئيس وزراء هايتي، أرييل هنري. فهذا هو الرد المناسب الوحيد على طلب شعب هايتي المشروع للمساعدة الدولية، حيث إن العصابات المسلحة توسع نفوذها، وتستهدف الجميع وتجعل الحياة الطبيعية مستحيلة، بينما تعجز سلطات الدولة عن منع انتشار الفوضى وغِياب النِّظام. لقد حرم شعب هايتي من أبسط حقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة الطبيعية والماء والغذاء والرعاية الصحية. إن استعادة الأمن، التي من شأنها أن تهيئ بيئة مؤاتية للتحضير للانتخابات، والعودة إلى الشرعية، وبناء حكم متجاوب، أمر لا بد منه.

وكما سمعنا، فإن هايتي تحترق. وهي بحاجة إلى المساعدة، وهي بحاجة إليها الآن إذا أريد لها أن تتجنب أن تصبح دولة فاشلة تملكها العصابات، حيث يفقد القانون كل معنى. ولا تزال ألبانيا تؤمن بأنه لا يمكن لهايتي أن تبدأ في عكس مسار الحالة الفوضوية التي تمر بها وأن تسمح للناس بالعودة إلى الحياة الطبيعية بكرامة إلا من خلال الوحدة الداخلية فيما بين الأطراف السياسية الفاعلة والتضامن الإقليمي والدولي والشعور بالإلحاح من جانب الجميع.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام ألبانيا الراسخ بدعم هايتي وشعبها في جهودهما للتغلب على الأزمة والمضي قدما نحو مستقبل مستقر ومستدام.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): بالنيابة عن فرنسا، أود أيضا أن أشكر السيدة ماريا إيزابيل سلفادور على إحاطتها، وأتمنى لها كل النجاح في مهمتها الحاسمة. أشكر أيضا السيدة غادة والي على إحاطتها، وأود أن أنوه بحضور وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية والممثل الدائم لكندا في جلسة اليوم.

تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء التصعيد الجديد للعنف الذي شهدناه في هايتي خلال الأيام القليلة الماضية. إن معاناة شعب هايتي لا تطاق والحالة مستمرة في التدهور. ونحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده. وقد بلغ انعدام الأمن في بورت أو برنس مستويات مماثلة لتلك الموجودة في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة. ولا يمكن تجاهل جرائم القتل والاختطاف والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال من جانب العصابات – وهذه تمثل قائمة الانتهاكات في هايتي.

ويجب أن تكون الأولوية المطلقة لاستعادة الأمن. وبشكل جماعي، يجب أن ندعم الشرطة الوطنية الهايتية على نحو أكثر فعالية، لأننا نعلم أنها بحاجة إلى المعدات والتمويل والتدريب. وما فتئت السلطات الهايتية تناشد المجتمع الدولي منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ونحن مستعدون، مع شركائنا، لبذل المزيد من

الجهد لتصحيح الوضع على أرض الواقع. وعلى الأمم المتحدة أيضا أن تقدم المزيد من الدعم لهايتي على الصعيد الأمني، من خلال عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

وتأمل فرنسا أن يتمكن المجلس عما قريب من اعتماد أولى جزاءاته بحق المجرمين الذين يعملون على زعزعة استقرار البلد، وأن يتمكن فريق الخبراء من تقديم مقترحاته سريعا. غير أن الجزاءات وحدها لن تحل شيئا. وفي الوقت نفسه، لا بد من استعادة القضاء والعدالة في هايتي. ويجب أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب أولوية إذا أردنا وضع حد للعنف. وتعيين أعضاء محكمة النقض خطوة إيجابية في هذا الصدد.

وستواصل فرنسا تشجيع الجهات الفاعلة في هايتي على مواصلة الحوار الشامل للجميع. ونرحب بالجهود المبذولة لتشجيع مشاركة أوسع في اتفاق التوافق الوطني، فضلا عن تنصيب المجلس الانتقالي الأعلى. ويبقى الهدف هو تنظيم انتخابات ديمقراطية عندما تستوفى الشروط الأمنية. ونحث الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي على التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن لسرعة تعيين مجلس انتخابي مؤقت. وعلى الطبقة السياسية أن تبدي شعورا بالمسؤولية من أجل التغلب على المأزق الحالي.

وأخيرا، وهذه هي النقطة الأخيرة في بياني، ستظل فرنسا ملتزمة بتقديم المعونة الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية والغذاء. في عام 2023، ستصل مساعداتنا الإنسانية إلى 9 ملايين يورو، ونظرا للحاجة، نعمل على تعبئة أموال إضافية.

وستواصل فرنسا دعم جهود الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والشركاء الآخرين الذين يعملون على مساعدة هايتي. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونترك هايتي تغرق في الفوضى. وسنواصل الوقوف إلى جانب شعب هايتي ما دام ذلك ضروريا.

السيد دي ألميدا فيلهو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالممثلة الخاصة للأمين العام ماريا إيزابيل سلفادور على إحاطتها الإعلامية الأولى لمجلس الأمن، معربا عن تقديرنا لعملها ونشكرها على تقريرها الوافي. كما أشكر السيدة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأرحب بحضور وزيري خارجية هايتي، جان جينيوس، والجمهورية الدومينيكية، روبرتو ألفاريز غيل. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لكندا في هذه الجلسة.

لا يزال المشهد الأمني في هايتي محفوفا بالتحديات. وأصبح تصاعد عنف العصابات مثيرا للقلق بشكل متزايد، حيث فشلت سلطات الدولة في الغالب في اتخاذ رد مناسب. وتواجه الشرطة صعوبات هائلة أثناء محاولتها مكافحة العصابات التي تستهدف البنية التحتية للشرطة وتجنيد القصر. ومن المروع أن العصابات تبسط سيطرتها على جزء كبير من بورت – أو – برانس، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الأليمة المتعددة الأبعاد التي تؤثر على البلد بشكل كبير. ونتيجة لذلك، تعاني هايتي من مستويات عالية من النزوح الداخلي، وزيادة حادة في انعدام الأمن الغذائي، ومحدودية فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية.

وقد أوجد الجمود السياسي السائد، مقترنا بالأزمتين الإنسانية والأمنية، حلقة مفرغة في هايتي تعزز فيها إحدى الأزمات الأخرى. ولذلك، فإن تحقيق انفراجة في الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة أمر أساسي. وفي الوقت الحاضر، تفتقر هايتي إلى أي ممثلين حكوميين منتخبين ديمقراطيا. والفشل في معالجة فراغ الشرعية يمكن أن يغرق الأمة في أزمة أكثر حدة مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

وكما ذكرنا في اجتماعنا المعقود في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9247)، فقد أحطنا علما على نحو إيجابي بالمبادرة التي أطلقت في 21 كانون الأول/ديسمبر لبناء توافق وطني من أجل انتقال شامل وانتخابات شفافة. وأعربنا أيضا عن أملنا في أن يمثل ذلك بداية عملية شاملة للوحدة الوطنية. ومنذ ذلك الحين، اتخذت بعض الخطوات الإيجابية لتنفيذ الاتفاق، مثل تنصيب المجلس الانتقالي الأعلى وتعيين قضاة مؤخرا لملء المقاعد الشاغرة في محكمة النقض. واستعادة سيادة القانون تكتسي أهمية قصوى لتمكين شعب هايتي من ممارسة حقوقه السياسية والمدنية ممارسة كاملة. ونشجع على تكثيف الجهود لكفالة إجراء حوار سياسي وطني واسع وشامل بغية التوصل

إلى توافق أوسع، حتى يتسنى إعادة الأوضاع المؤسسية الطبيعية وتنظيم الانتخابات.

وتشعر البرازيل بقلق عميق إزاء حقيقة أن التقدم الأولي في العملية السياسية يمكن أن يتعرض للخطر إذا لم يتم كبح تدهور الحالة الأمنية. إن السيطرة على أنشطة العصابات ضرورية لتهيئة الظروف التي تمكن من تنظيم انتخابات ذات مصداقية. والبرازيل على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة كيفية التصدي لتلك التحديات.

ويجب علينا أيضا أن نكفل ألا تستغل الجماعات السياسية والاقتصادية الأزمة الإنسانية لمصالحها الصغيرة في هايتي. وما زلنا نأمل أن نظام الجزاءات الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بالمساعدة على قطع الصلة بين السلطة السياسية والاقتصادية والعصابات الهايتية، سيؤدي إلى تيسير التوصل إلى تفاهم سياسي سلمي بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في البلد ويفضي في نهاية المطاف إلى حل لهذه الحلقة المفرغة. وندعو لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي إلى الشروع في مداولاتها على وجه السرعة لفرض الجزاءات بدعم كامل من المجتمع الدولي.

وتؤمن البرازيل إيمانا راسخا بأن طريق هايتي إلى التغيير يتجاوز السيطرة على الأنشطة الإجرامية. فالتقدم الاجتماعي والاقتصادي أمر حيوي لمعالجة الأزمة بشكل فعال ومستدام. ولا تزال هايتي تمثل أولوية للتعاون الدولي البرازيلي. ونناشد المجتمع الدولي أن يعزز الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي الحيلولة دون انتكاس هايتي إلى العنف.

في الختام، نحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي على تعميق حوارها والعمل من أجل تنظيم انتخابات آمنة ونزيهة. ولا يمكن للحلول التي تقودها هايتي أن تتحقق إلا إذا انخرط أصحاب المصلحة الهايتيون بحسن نية وبروح توافقية. لقد أسهمت البرازيل تاريخيا في تعزيز السلام والاستقرار في هايتي ولا تزال ملتزمة بدعم البلد، لا سيما في هذه الأوقات الصعبة.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة سلفادور على إحاطتها الإعلامية، وأرحب بها في هذه القاعة لأول مرة في دورها الجديد. كما أشكر المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطتها الإعلامية، وأرحب بمشاركة وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية والممثل الدائم لكندا.

ولا تزال مالطة تشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في هايتي. وكما ورد بشكل مفصل في تقرير الأمين العام (S/2023/274)، لا يزال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، وجرائم القتل في تصاعد. وأعمال الاختطاف تزداد حدة، والجوع في أعلى مستوياته على الإطلاق، حيث يعاني ما يقرب من نصف جميع الهايتيين من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ولا يزال الشعب الهايتي يعاني على أيدي العصابات المسلحة، التي تتنافس لتوسيع سيطرتها الإقليمية، مما يؤدي إلى تشريد أكثر من 100 000 شخص. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لدعم الشرطة الوطنية الهايتية وجهودها لتحقيق الأمن وسيادة القانون في هايتي.

وتعتبر مالطة أن نظام الجزاءات، الذي أنشأه المجلس في القرار 2653 (2022)، أداة هامة لاستهداف وردع أولئك الذين يشاركون في أنشطة مالية وإجرامية غير مشروعة أو يدعمونها، بما في ذلك التجنيد القسري للأطفال والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ينبغي للمجلس أن يتطلع إلى تحديث قائمة الأشخاص المدرجين في نظام الجزاءات في أقرب وقت ممكن، فضلا عن كفالة التنفيذ الكامل لتلك التدابير. وكما بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقريره الصادر في آذار/مارس ومرة أخرى اليوم فإن ذلك يشمل تعزيز امراقبة الحدود وسلطات الجمارك لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص فضلا عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

لا تزال مالطة تشعر بقلق عميق إزاء الأزمة السياسية في هايتي. نحث السلطات الهايتية على التعاون مع جماعات المجتمع المدني لبناء أوسع توافق ممكن في الآراء على خريطة طريق للظروف السياسية

والأمنية الضرورية بحيث تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وينبغي أن تكون تلك عملية سياسية تملكها وتتولى قيادتها هايتي بمشاركة كاملة فعالة وعلى قدم النساء من قبل النساء والشباب. ويقتضي ذلك مواصلة الاستثمار في بناء قدرات القيادات النسائية والشبابية. ويجب أن تتمثل أولويات المجتمع الدولي في تعزيز النظام القضائي في هايتي لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب اللذين يزيدان دورة العنف وانعدام الأمن. ويجب محاسبة المسؤولين عن إدامة هذه الأزمة.

كما يعاني شعب هايتي من أزمة كارثية لحقوق الإنسان. تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالعنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك الاغتصاب الذي تستخدمه العصابات أداة لترهيب المجتمعات ومعاقبتها وإخضاعها. إن هذه الأفعال تستحق الشجب الشديد، وتدين مالطة هذا العنف بأشد العبارات الممكنة.

يعاني الأطفال أيضا من أخطر الانتهاكات في هذه الأزمة، وتستهدفهم الجماعات المسلحة بالاختطاف والعنف الجنسي والتجنيد في صفوف عصاباتهم الإجرامية. وكما ورد في إحاطة الممثلة الخاصة فإن مئات الآلاف من الأطفال يكافحون لأجل الحصول على التعليم، حيث أصبحت العديد من المدارس بؤرا ساخنة للاختطاف أو أجبرت على الإغلاق. ويجب أن تكون حماية الأطفال والنساء ذات أهمية قصوى للمجتمع الدولي كما يجب أن نتخذ على وجه الاستعجال الخطوات اللازمة لكفالة حمايتهم من العنف.

ونقدر الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان التي تواصل العمل لتخفيف معاناة السكان في هايتي. وكما سمعنا، لا يزال العاملون في المجال الإنساني يواجهون الكثير من تحديات الوصول في جميع أنحاء البلد. عليه، تكرر مالطة نداءاتها إلى جميع الأطراف لتيسير وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وعلى وجه الاستعجال ودون عوائق إلى جميع المحتاجين. علاوة على ذلك، نذكر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بسلامة وحماية العاملين في المجال الطبي والإنساني والأصول الطبية.

ختاما، يجب أن تظل الحالة في هايتي أولوية للمجلس إذا لا يزال البلد يعاني من حالة طوارئ متعددة الأبعاد. نؤكد مجددا تضامننا مع هايتي ونتعهد بالتزامنا الجماعي بدعم شعبها.

السيد المزروعي (الإمارات العربية المتحدة): أرحب بالممثلة الخاصة السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، متمنيين لها خالص النجاح والتوفيق في منصبها الجديد، ونؤكد دعمنا الكامل لها ولمؤسسات الأمم المتحدة ومنها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، لدورهم الهام في تحقيق الأمن والاستقرار في هايتي. وأشكر أيضاً السيدة غادة والي على بيانها الشامل وأرحب بمشاركة وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينكية وكذلك ممثل كندا في جلسة اليوم.

مع استمرار تفاقم الأوضاع في هايتي، نؤكد أن الحل السياسي يظل جوهر أي نهج شامل لمعالجة التحديات متعددة الجوانب، الأمر الذي يحتم مواصلة العمل على توسيع نطاق الحوار السياسي وضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية وبحسن نية لإنجاح هذه الجهود. فقد أصبحت المعاناة واقعاً مفزعاً يعيشه شعب هايتي يومياً بسبب الركود الاقتصادي والجمود السياسي والعنف غير المسبوق. لهذا، فإن إحراز أي تقدم على المسار السياسي سيساهم بلا شك في تخفيف هذه الأزمة المتشابكة والمعقدة في هايتي، وبالتالي توطيد الاستقرار فيها على المدى البعيد.

أود في هذا السياق التركي ز في بياني على المسائل التالية:

أولا، لايزال يساورنا قلق بالغ إزاء تنامي العنف في هايتي، والذي طالت تهديداته حتى المديريات والأقاليم التي كانت سابقا ً مناطق آمنة من عنف العصابات وهو ما تؤكده التقارير المروعة هذا الأسبوع عن إحراق الأفراد وتعليق منظمة أطباء بلا حدود أنشطتها في العاصمة، والذي يعد جزءاً من توجه متصاعد باتت تتخذه المنظمات غير الحكومية الدولية التي أُجبرت على وقف بعض عملياتها رغم الحاجة الماسة لمواصلتها.

لهذا، من الضروري مواصلة إعطاء الأولوية لبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وتحسين مهاراتها في الاستجابة لهذه التحديات إلى جانب العمل على تعزيز تدابير مكافحة الفساد والتهريب وانتشار الأسلحة غير المشروعة والتدفقات المالية المحظورة. ونرحب في هذا السياق بالجهود الإقليمية المبذولة لمعالجة التحديات المحلية والإقليمية

للأوضاع الراهنة، ومنها زيارة وفد رفيع المستوى للجماعة الكاريبية في شباط/فبراير الماضي ونقدر كذلك جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الجانب.

ثانيا، من المهم دعم النهج التي يقودها الهايتيون للحد من العنف المجتمعي والتي تضطلع بدور هام أيضا في تحسين الأوضاع الأمنية ومعالجة التحديات الإنسانية في هايتي ،خاصة تلك التي يشارك فيها الشباب.

كما تكتسي هذه النهج أهمية في ظل استمرار تجنيد الأطفال وإغلاق المدارس حيث يمكنها الحد من مستويات تأثر الشباب الهايتيين بالأوضاع الراهنة وإعطاءهم الفرصة لبناء مستقبل أفضل لهم.

ثالثا، تمثل سيادة القانون بوصلة تستر شد بها الدول للتعامل مع التحديات المرتبطة بانعدام الأمن وانتشاره على نطاق واسع كما يحد ث حاليا في هايتي. فسيادة القانون تمثل دعامة أساسية للعدالة والمساءلة، خاصة عند التعامل مع جرائم بشعة مثل جرائم العنف الجنسي. فقد أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 30 بالمائة من النساء في هايتي ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و 30 عاماً تعرضن للاعتداء الجنسي أو العنف. ومن المهم أن تشكل مؤسسات الدولة المستندة إلى نظام قوي لسيادة القانون أداة لتحقيق عدالة سريعة وحاسمة للناجين من هذا العنف، وأيضاً ملاذاً أمناً لهم، خاصة مع خوفهم من التعرض للانتقام بسبب لجوئهم للعدالة.

إن هذه المسألة ضرورية في ظل الجهود الراهنة لتعزيز القطاع القضائي في هايتي.

ختاماً، السيد الرئيس، توا جه هايتي إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في عالمنا اليوم وتعاني كذلك من نقص في تمويل الاستجابة الإنسانية لها. نشير هنا إلى التقارير المروعة عن عنف العصابات وتزايد معدلات النزوح الجماعي وتجنيد الأطفال وانتشار العنف الجنسي والعنف الجنساني التي تفاقمت جميعها بسبب القيود المفروضة على وصول الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية وتعاقُب سنوات من الجفاف إلى جانب تزايد انعدام الأمن الغذائي وانتشار الكوليرا. ونؤكد ضرورة احترام وحماية الأطفال والنساء والفتيات في هايتي، وكذلك فيما يتعلق بالمستشفيات والمؤسسات التعليمية والمرافق الإنسانية. وبسبب افتقار المؤسسات الوطنية للقدرات اللازمة للاستجابة لهذه التحديات، تواصل العصابات المسلحة توسيع أنشطتها الإجرامية بالتزامن مع اقتراب موسم الأعاصير والذي سيؤدي بلا شك إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. لهذا، يجب أن تبقى هايتي قيد تفكيرنا في ظل ما تمر به من تحديا ت.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للممثلة الخاصة السابقة للأمين العام، السيدة لا ليم على جهودها الدؤوبة خلال فترة ولايتها. كما نرحب بالممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام، السيدة سلفادور، على حضورها لأول مرة هنا. وتتطلع اليابان إلى العمل معها ومع مكتبها.

لا غنى عن عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في مجالات محورية مثل الحوكمة والأمن وحقوق الإنسان لتحقيق الاستقرار في هايتي ونعرب عن إشادتنا بجهوده. كما أشكر المديرة التنفيذية والي على إحاطتها الثاقبة وأرحب بمشاركة وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية، فضلا عن الممثل الدائم لكندا.

وتشعر اليابان بقلق شديد إزاء الحالة الإنسانية والأمنية المتردية في هايتي. إن الحالة الأمنية المتدهورة تبعث على القلق، حيث نلاحظ زيادة سريعة في عدد حالات الاختطاف وجرائم العنف. ونأسف لتعرض النساء والأطفال لجرائم خطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي والتجنيد القسري. وتشدد اليابان على ضرورة حماية أهم الحقوق الأساسية للشعب، مثل الحق في الحياة والماء والغذاء والصحة، فضلا عن ضرورة احترام سيادة القانون.

وفي ذلك الصدد، فإن تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية أمر حيوي، وتلاحظ اليابان المبادرة التي اتخذتها الحكومة لشراء المعدات اللازمة. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن الاستقرار تقع على عاتق السلطات الهايتية، فإن المبادرات الإقليمية والدولية ينبغي أن تعزز الجهود الوطنية. وستواصل اليابان دعم مبادرات مثل الصندوق المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الشرطة

الوطنية الهايتية، ونشيد بالمشاركة المستمرة من جانب مجموعات إقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية.

وتسلم اليابان أيضا بدور الجزاءات المحددة الأهداف في التصدي لانعدام الأمن في هايتي. وتحقيقا لتلك الغاية، ترحب اليابان بالمناقشة الرامية إلى تعزيز وتوسيع نطاق الجزاءات، حسب الاقتضاء، ضد من يشاركون في أنشطة العصابات الإجرامية والعنف، بناء على طلبات الإدراج الواردة من الدول الأعضاء ومن خلال فريق الخبراء، وستشارك فيها مشاركة بناءة.

وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2023/274)، ينبغي أن تسير معالجة الأمن جنبا إلى جنب مع حل الأزمات السياسية، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وإنشاء نظام قضائي فعال وخاضع للمساءلة. وترحب اليابان بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك إنشاء المجلس الانتقالي الأعلى وتعيين ثمانية قضاة في محكمة النقض. ومن الضروري تنفيذ الاتفاق بشكل ملموس وفي الوقت المناسب، وتنظر اليابان في إمكانية تقديم الدعم للانتخابات المنصوص عليها في الاتفاق. وبغية حشد المزيد من الدعم للعملية السياسية، تدعو اليابان الأطراف السياسية الفاعلة وجميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة وتحقيق التقدم من خلال الحوار.

وفي الختام، أؤكد مجددا دعمنا لشعب هايتي وتضامننا معه.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالممثلة الخاصة للأمين العام وأشكرها على إحاطتها. ونتمنى لها كل النجاح في دورها الجديد.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنسجل امتناننا لجميع موظفي الأمم المتحدة في هايتي على عملهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونود أن نشكر المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطتها وأن نرحب بوزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية في القاعة.

كما سمعنا اليوم، لا تزال الحالة في هايتي قاتمة، وتزداد سوءا. إن المملكة المتحدة، شأنها شأن كل واحد منا في هذه القاعة حسبما أظن، تشعر بقلق شديد إزاء تدهور الحالة الأمنية، والزيادة الهائلة في جرائم القتل والاختطاف، وانتشار حالات الاغتصاب الجماعي وغيره من أشكال العنف الجنسي التي ترتكبها العصابات كوسيلة لبث الخوف في المجتمعات، وتجنيد الأطفال في العصابات، نيران القناصة العشوائية في المناطق المدنية وانعدام الأمن الغذائي الشديد. لقد أسهم كل ذلك فيما وصفه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأنه كابوس حي. إنها لمأساة أن شعب هايتي – والنساء والأطفال على وجه الخصوص – ما زال يعاني من هذا الرعب بشكل يومي، وينبغي أن يكون ذلك جرس إنذار للمجتمع الدولي. ونؤيد بقوة تعيين المفوض السامي في وقت سابق من هذا الشهر لخبير معني بحقوق الإنسان في هايتي، بناء على طلب مجلس حقوق الإنسان.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2023/274)، من الواضح أن الشرطة الوطنية الهايتية لا تزال تعمل فوق طاقتها وتفتقر إلى الموارد اللازمة للتصدي للتحديات الأمنية الهائلة التي تواجهها. وهناك حاجة إلى بذل جهد دولي منسق لمساعدة الجهود التي تقودها هايتي لمعالجة الأسباب الكامنة وراء عنف العصابات. ونسلم بالحاجة إلى الاستجابة لطلب هايتي الحصول على مساعدة دولية إضافية، ونؤيد إجراء المزيد من مناقشات المجلس بشأن ذلك.

ونلاحظ تنصيب المجلس الانتقالي الأعلى كخطوة إيجابية نحو تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في 21 كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بالتحركات الأخيرة نحو حوار سياسي أوسع نطاقا وندعو مرة أخرى جميع الأطراف الفاعلة إلى مضاعفة جهودها للتوصل إلى توافق في الآراء. وينبغي أن يكون مجلس الأمن مستعدا للنظر في فرض مزيد من الجزاءات على من يسعون إلى تقويض السلام والاستقرار في هايتي. ويجب، في المقام الأول، أن ندعم كل جهد يبذله الهايتيون للتكاتف للتغلب على المأزق السياسي والاتفاق على خريطة طريق تهيئ الظروف لإجراء انتخابات ديمقراطية ناجحة ومستقبل أفضل طويل الأجل لهايتي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

نرحب بمشاركة وزير خارجية هايتي، السيد جان فيكتور جينيوس، ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، السيد روبرتو ألفاريز غيل، في هذه الجلسة. ونود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ماريا إيزابيل سلفادور، على إحاطتها، ونحن ممتنون جدا للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي.

لا تزال الأنباء الواردة من هايتي تبعث على قلقنا الشديد. لقد سئم الهايتيون وتعبوا من انتظار استعادة قوات الأمن للنظام. لذلك فهم يتصرفون وكأنهم القانون ويعدمون العصابات. وكما نفهم، فإن بورت – أو – برنس محاصرة حرفيا من قبل هذه العصابات المسلحة، وحتى إذا لم تكن المدينة تحت سيطرتها الكاملة، فقد تم إغلاق جميع مخارج المدينة، مما أدى إلى تعطيل طرق الإمداد وحركة الناس في جميع أنحاء البلد.

يعيش السكان في خوف على حياتهم. أصبحت عمليات الاختطاف والاغتصاب والقتل هي القاعدة الآن. ولا يمكن الحديث عن نظم للرعاية الصحية أو التعليم على المستوى الوطني تعمل كما ينبغي. من الصعب جدا وصف ما يحدث بأنه مجرد أزمة. بل هو كارثة إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية.

ويجب أن نعترف بأنه ليس لدى الهايتيين ولا المجتمع الدولي في الوقت الراهن فهم كامل لكيفية حل هذه العقدة من المشاكل الهايتية أو كيفية مساعدة البلد على عدم السقوط في الهاوية. وتبذل المنظمات الإنسانية، بما فيها كيانات الأمم المتحدة، كل ما في وسعها لإنقاذ الهايتيين من الجوع والمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. ويجب على مجلس الأمن أن يعالج تلك المشاكل السياسية والأمنية المترابطة في هايتي، ويجب أن يتم ذلك على سبيل الأولوية.

واستنادا إلى البيانات الصادرة عن هايتي وشركائها الغربيين، ينبغي حل المشاكل الملحة لهذا البلد الذي طالت معاناته باستعادة السلطة الشرعية والمستدامة للدولة من خلال تنفيذ ما يسمى بوثيقة توافق الآراء. لكن مر أربعة أشهر منذ نشرها، ولا نرى أي تقدم حقيقي في كفالة الانتقال السياسي أو الإعداد لإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية في البلد. كما أننا لا نرى أي نتائج للتحقيق الوطني في اغتيال الرئيس الراحل، السيد جوفينيل مويس. ما رأيناه هو حوالي عامين من الصمت منذ ارتكاب هذه الجريمة البشعة، الأمر الذي يزيد من عدم ثقة الناس في السلطات. إن تسليم المشتبه بهم إلى الولايات المتحدة يقوض الآمال في إجراءات قضائية مستقلة.

وندعو الأطراف الهايتية إلى الاستعداد للمشاركة في حوار سياسي شامل للجميع يستند إلى قطاعات واسعة من المجتمع الهايتي. غير أنه لا يمكننا أن نفرض حلولا بعيدة عن الحقائق المحلية في هايتي، كما كان الحال في كثير من الأحيان. نحن نرى محاولات سافرة للتدخل في العملية السياسية في هايتي في شكل فرض جزاءات انفرادية ضد أفراد لا يروقون للبعض. إن الأزمة التي تواجه الدولة الهايتية هي إلى حد كبير نتيجة لترتيبات سياسية خارجية وللسياسة الاستعمارية الجديدة. إصلاح الوضع بهذه الطريقة ليس خيارا. نحن نرى عددا متزايدا من الشهادات عن الأزمة المؤسسية في هايتي وعن العصابات، وهما وجهان لعملة واحدة. يجب أن نتعامل مع هذا المزيج من الأطراف الفاعلة السياسية والاقتصادية، جنبا إلى جنب مع العصابات المسلحة، وعلى تلك الجبهة نعول على فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات.

وثمة مسألة منفصلة هي استمرار التدفق غير المشروع للأسلحة إلى هايتي من خارج البلد. ومن الواضح أن السلطات فقدت السيطرة على الموانئ والمعابر الحدودية التي يمكن للمجرمين الآن استخدامها بحُرّية. وقد ألقى تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعض الضوء على طرق الاتجار بالأسلحة والمخدرات عبر هايتي، مؤكداً ما كان واضحاً بالفعل: وهو أن حصة الأسد من الأسلحة التي يتم تهريبها إلى هايتي تأتي من الولايات المتحدة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، فليس من غير المألوف العثور على قُطّاع طرق في شوارع بورت – أو – برانس يحملون مسدسات وبنادق هجومية تحمل علامات تعريف تشير إلى استخدامها من جانب قوات الولايات المتحدة في العراق.

وتساعد البيانات التي قدمتها دائرة الجمارك في الجمهورية الدومينيكية على بيان المدى الحقيقي للتهريب الجاري. ففي النصف

الأول من عام 2022 وحده، صادر موظفو الجمارك 000 112 قطعة من الأسلحة الصغيرة متجهة إلى هايتي. وثمة شاغل آخر هو الاتجاه المتزايد لاستخدام البلد كمركز عبور لتدفقات المخدرات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الولايات المتحدة. ونحن مقتنعون بأن هذه العمليات الواسعة النطاق للقضاء على تلك الآفة ستكون مستحيلة دون مشاركة الشركاء الأمريكيين في العصابات الهايتية. ومن الواضح أن ذلك سيكون فرصة لقصّ أجنحة الجريمة المنظمة في هايتي.

ومما لا شك فيه أن الممثلة الخاصة سلفادور لديها واحد من أكثر مجالات العمل تعقيداً في منظمتنا العالمية. ونحن مقتنعون بأن خبرتها وحماسها سيرشدانها طوال الطريق عبر التقلبات والمنعطفات في ملف هايتي ويساعدانها على مساعدة شعب هايتي بأفضل طريقة ممكنة. ونتمنى لها كل النجاح في منصبها الذي يُحملها مسؤولية كبيرة ونؤكد لها دعمنا غير المحدود.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لوزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي.

السيد جينيوس (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولاً أن أشيد بالاتحاد الروسي على رئاسته لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأن أنوه بأعضاء المجلس الآخرين. وأتقدم بتحياتي إلى وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية الذي سافر ليحضر هنا معنا اليوم. وأهنئ بحرارة السيدة ماريا إيزابيل سلفادور على تعيينها ممثلة خاصة جديدة للأمين العام ورئيسة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والتي رحب بها المجلس اليوم لتقديم إحاطتها الأولى بشأن تقرير الأمين العام (S/2023/274) عن الحالة في هايتي، وأتمنى لها كل النجاح في مهمتها. وأتوجه بتحياتي أيضاً إلى المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأرحب أيضاً بحضور الممثل الدائم لكندا في جلسة اليوم، فضلاً عن جميع الضيوف الآخرين المدعوين إلى جلسة اليوم الهامة.

إنني أتكلم اليوم في سياق تدهورت فيه الحالة الأمنية في هايتي تدهوراً كبيراً خلال الـ 48 ساعة الماضية. إن مشاهد العنف المروعة التي شهدتها شوارع عاصمة البلد تجسد الغضب الشديد لشعب ساخط يرفض القبول بالمعاناة من عنف العصابات بعد الآن دون أن يحرك ساكناً. إن شبح المواجهات العنيفة المخيف يلوح في الأفق بالفعل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة يمكن أن نتخيلها. يجب أن نتصرف بسرعة قبل فوات الأوان. وأود مرة أخرى أن أردد المعاناة التي لا توصف لشعب محروم من حقه الأساسي في الأمن وحرية التنقل، وقع رهينة للعصابات المسلحة ومؤيديها.

ويرسم تقرير الأمين العام، الذي قدمته الممثلة الخاصة ببراعة، صورة قاتمة جداً للحالة. وتؤيد حكومة بلدي دعوة الأمين العام التي تؤكد من جديد الحاجة إلى اتخاذ تدابير فورية بـ

”نشر قوة مسلحة متخصصة دولية، على النحو المبين في رسالتي المؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/747). وإلى جانب الدعم الاستراتيجي والاستشاري الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لتعزيز قدرات الشرطة، يظل نشر هذه القوة حاسما لجهود السلطات الوطنية الرامية إلى وقف العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد شعب هايتي، واستعادة سيادة القانون، وتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية.“ (S/2023/274، الفقرة 72)

هناك كل الأسباب التي تدعو للفزع. فقد أصبح عنف العصابات المنهجي والعشوائي أمراً شائعاً. فالهجمات والتدمير وأخذ الرهائن والسطو والاغتيالات والاغتصاب هي أساليب عمل العصابات الإجرامية التي تخلق مناخاً عاماً من الرعب في البلد. وقد أعربت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن بالغ قلقها إزاء الانتهاكات التي ترتكبها العصابات والتي لا تزال تنتشر دون حسيب ولا رقيب، مما يؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ويتسبب في تشريد أعداد كبيرة من الناس وتفاقم مسألة الهجرة. وتقدر مديرية الحماية المدنية في هايتي، وكذلك المنظمة الدولية للهجرة، أن ما يقرب من 000 128 شخص قد نزحوا بسبب عنف العصابات. تؤثر تلك الأعمال المروعة أيضاً على

الدول المجاورة ودول المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة. إن هايتي في خطر وتحتاج إلى مساعدة عاجلة من أسرة الأمم المتحدة للخروج من منطقة الاضطراب هذه. وتسعى هايتي، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة، إلى الحصول على الدعم الذي تشتد الحاجة إليه.

وترحب حكومة هايتي وشعبها بالوعود وإعلانات التعاون من شركائنا الرئيسيين، وينتظران أن تتحقق. ومع ذلك، وعلى الرغم من أهمية تلك الوعود، فإنها لا تكفي للاستجابة للواقع الحالي. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الشرطة الوطنية الهايتية على الالتزام والتفاني والشجاعة التي بدرت من عناصر شرطتنا البواسل الذين يواجهون عصابات مسلحة كل يوم، بلا هوادة، معرّضين حياتهم للخطر على الرغم من الوسائل المحدودة المتاحة لهم. وفي هذا السياق، أكرر الطلب الذي قدمه رئيس الوزراء أريبل هنري في رسالته الرسمية المؤرخة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022 الموجهة إلى الأمين العام والتي أحيلت إلى مجلس الأمن.

فهل يجب أن أذكّر المجلس بأن مبدأ التضامن الدولي، تاريخياً، كان في صميم السياسة الخارجية لهايتي منذ إنشاء البلد؟ والواقع أن هايتي استجابت باستمرار في مناسبات عديدة لنداءات المساعدة من الشعوب الشقيقة لها، سواء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أو أفريقيا أو أوروبا، في كفاحها المشروع من أجل تقرير المصير والتحرر السياسي.

وإن استخدام القوة، كخطوة أولى، ضروري لإلحاق الهزيمة بالعصابات واستعادة النظام وتهيئة بيئة مواتية لسلامة أداء الدولة. بيد أن الحكومة تدرك أن استخدام العنف المشروع وحده ليس هو الحل النهائي للمشكلة. ويجب أن تؤخذ التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان من أجل التصدّي المستدام للفقر المدقع – وهو مصدر جميع العلل. فهناك علاقة واضحة بين التخلف والفقر المدقع واللصوصية. لقد أوجدت التفاوتات الاجتماعية والتوزيع غير المتكافئ مطلقاً للثروة الوطنية فجوة هائلة بين الجماهير المحتاجة من السكان والأقلية الصغيرة من الملّاك – وهم 5 في المائة من الناس – الذين يسيطرون على 90 في المائة من ثروة البلد. يزيد الفقر المدقع من بطالة الشباب ويهمّش أولئك الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة الذين ينجرّون بسهولة إلى الجنوح والجريمة. وتشكل تلك الفئة أرضاً خصبة للتجنيد من جانب العصابات المسلحة التي باتت تقوم الآن، وهو الأسوأ من ذلك، بتجنيد الأطفال.

ووفقا للتقديرات، فإن 80 في المائة من المنطقة الحضرية تخضع لسيطرة الجماعات المسلحة أو نفوذها. وكثيرا ما يعيش نفس الأفراد الذين يرهبون السكان في أحياء مهمشة تعاني من الفقر المدقع. وهناك بعض الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية التي تشجع وتمول الأنشطة الإجرامية للعصابات من أجل السيطرة على مصالحها الضيقة وحمايتها. وهي تشارك في جميع أنواع الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة والأعضاء. ويدور الخلاف حول التركة المرهقة لمجموعة معقدة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مقترنة بالأوبئة والكوارث الطبيعية، التي أدت على مدى السنوات الخمس الماضية إلى تقلص الاقتصاد الوطني، مع معدل نمو سلبي ومعدل تضخم لا يمكن السيطرة عليه يزيد على 50 في المائة. كما أن الأزمة الإنسانية تتدهور، مع نقص حاد في السلع الأساسية. ووفقا للتقديرات، فإن 4.9 مليون شخص في حالة من انعدام الأمن الغذائي وصلت إلى مستويات قياسية. ويعيش ما يقرب من نصف السكان تحت خط الفقر بأقل من دولارين في اليوم. وبالإضافة إلى كل ذلك، نحن نواجه إغلاق المستشفيات وخطر حدوث أزمة صحية خطيرة.

إن المؤسسات القوية هي محركات الديمقراطية. والأداء الطبيعي للمؤسسات الديمقراطية في خدمة الحوكمة الرشيدة شرط مسبق للخروج من هذه الكارثة. ويدرك رئيس الوزراء ذلك جيدا ويعتزم التحرك بحزم نحو عملية تطبيع الحياة السياسية، على الرغم من التحديات الأمنية الهائلة الراهنة. وقد تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر 2022 المعروف باسم توافق الآراء الوطني من أجل انتقال شامل للجميع وانتخابات شفافة. وبعد إنشاء المجلس الانتقالي الأعلى ومحكمة النقض، وهي أعلى هيئة قضائية في البلد، تحول

التركيز إلى تشكيل المجلس الانتخابي المؤقت، وهو الهيئة المستقلة المسؤولة عن إجراء الانتخابات. ويتعين على المجلس الانتقالي الأعلى اختيار تسعة مستشارين لشؤون الانتخابات من قائمة تضم 20 شخصا تقترحهم مختلف القطاعات لتشكيل المجلس الانتخابي المؤقت. ويتطلع رئيس الوزراء أرييل هنري بفارغ الصبر إلى تسليم إدارة مصير البلد إلى رئيس منتخب وممثلين شرعيين في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بنظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار 2653 (2022) المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بدأت الجزاءات التي فرضتها كندا والولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الدومينيكية تحقق نتائج إيجابية، على الرغم من زيادة غطرسة العصابات وقوتها. وأشيد بلجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار نفسه على العمل الذي قامت به بالفعل. وفي هذا الصدد، تشجع الحكومة فريق الخبراء على الإسراع في العمل على استكمال قائمته بجميع المسؤولين عن تأجيج عدم الاستقرار وارتكاب العنف ضد السكان من خلال تمويل العصابات والفساد. وسيكون تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة عالميا وله آثار ملموسة.

والحكومة ملتزمة باستعادة القانون والنظام. ولا تزال تهيئة بيئة أمنية آمنة ومستقرة تشكل أولوية. وهي لا تزال تشكل حجر الزاوية لبناء إطار ديمقراطي بإمكانه أن يمكن من إعادة إنشاء المؤسسات والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. وبغية تحقيق ذلك الهدف، تعول الحكومة على تقديم دعم دولي قوي للشرطة الوطنية الهايتية. ولا يزال نشر قوة دولية أمرا أساسيا لوقف العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، واستعادة سيادة القانون، وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وأوجه نداء عاجلا لتقديم التعاون الدولي للمساعدة في تأمين البلد وتقديم الدعم المالي في الأجلين المتوسط والطويل لمعالجة مسألة التنمية المستدامة وبالتالي ضمان إعادة إدماج أفراد المجتمع المهمشين وتحسين الظروف المعيشية الحالية للغالبية العظمى من السكان.

وعلى الرغم من فترات الضيق وخيبة الأمل، لا يزال الأمل في قلوب الهايتيين، الذين يسعون إلى مستقبل أفضل من الحرية والكرامة. وبالنيابة عن الأطفال الذين حرموا من وقت للعب والحق في التعليم، والنساء والفتيات اللاتي تعرضن للاغتصاب، وأسر الضحايا الأبرياء لوحشية العصابات، أحث أعضاء المجلس على التصرف بسرعة. إن الحالة ملحة، ولا يمكن لهايتي أن تنتظر أكثر من ذلك.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد ألفاريز غيل (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشيد بروسيا على رئاستها لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وأود أن أكرر الإعراب عن تهانئي القلبية للسيدة ماريا إيزابيل سلفادور على تعيينها رئيسة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والأمن في المنطقة، وأتمنى لها كل النجاح في الاضطلاع بمهامها الجديدة. ونؤكد لها دعم الجمهورية الدومينيكية المسؤول والمتواصل.

نجتمع مرة أخرى اليوم لتناول الكارثة المأساوية التي تؤثر تأثيرا هائلا على حياة الملايين من الهايتيين واستقرارهم البدني والعقلي، وهي حالة لا تحتمل ولا تؤثر على هايتي فحسب، بل وعلى بلدي، الجمهورية الدومينيكية، أيضا. وعلى الرغم من النطاق الكارثي للحالة، فإنها لم تتمكن حتى الآن من تحريك مشاعر أو ضمير من يتعين عليهم اتخاذ القرارات النهائية دعما للهايتيين. لقد صلى البابا فرانسيس مؤخرا قائلا:

> ”وجهوا أنظاركم إلى هايتي، التي تعاني منذ فترة طويلة من أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية خطيرة، وادعموا جهود الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع الدولي للبحث عن حل نهائي لمشاكل هذا البلد المضطرب العديدة“.

وأعتقد اعتقادا راسخا أن كلماتنا لم تلق آذانا صماء، ولكننا لا نفهم لماذا استغرق هذا الجهاز الحيوي، مجلس الأمن، كل هذا الوقت لكي يفعل ما يجب عمله للاستجابة لطلب هايتي للمساعدة. هناك أمثلة لمبادرات أخرى لدعم بلدان تمر بأزمات لم تسلك فيها المساعدة الدولية مثل هذا الطريق المتعرج. وبصراحة، نحن نميل إلى النظر في احتمال

أن تكون البلدان، كما يقول البعض، تحظى بالاهتمام وفقا للتقسيم الطبقي التمييزي. أليس الشعب الهايتي ضحية عدوان يخل بالسلام في المنطقة؟ ألم تنشأ هذه المنظمة الموقرة على وجه التحديد للتصدي لحالات فظيعة مثل الحالة التي تعاني منها هايتي؟

وحتى الآن، ظلت النداءات المتكررة التي وجهتها السلطات الهايتية من أجل التعاون الفعال لإنهاء العنف بلا جدوى، كما أكد هنا اليوم وزير الخارجية جينيوس. ولا تزال الاستجابة لمساعدة شعب هايتي على العودة إلى حد أدنى من الحياة الطبيعية غير كافية. وفي ظل محنة الهايتيين الطويلة، يزداد الوضع الإنساني سوءًا إلى درجة أنه وفقًا لأحدث تقرير لبرنامج الأغذية العالمي، الذي سبقت الإشارة إليه هنا اليوم، يقدر التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أنه خلال الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه من هذا العام، يعيش 200 19 شخص في حالة كارثية (المرحلة 5)، في حين أن 17 في المائة من السكان، أو حوالي 1,65 مليون نسمة يعيشون حالة طوارئ (المرحلة 4) و 31 في المائة، أو 3 ملايين من سكان هايتي يعيشون حالة أزمة (المرحلة 3). ويعيش ما يقرب من نصف سكان هايتي حالة أزمة. فكيف نسمح بحدوث هذه الحالة الإنسانية المخزية على مرأى ومسمع منا، وهي حالة تمثل الفئات الأضعف – النساء والأطفال – أشد المتضررين منها؟ ماذا يجب على السلطات الهايتية فعله أكثر من طلبها المساعدة لمواجهة العصابات الإجرامية المسؤولة في المقام الأول عن الكارثة الإنسانية الحالية؟

إننا ندرك العمل المهم الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي، برئاسة السفير ميشيل بيانغ، ممثل غابون، الذي نؤكد له دعم الحكومة الدومينيكية الكامل في ضوء زيارة اللجنة المقبلة إلى بلدنا. ونقدر أيضا جهود فريق الخبراء الذي بدأ مؤخرا عمله بشأن الأزمة الهايتية. كما نقدر أيما تقدير الجهود المبذولة لتحديد القطاعات داخل هايتي التي تشجع الأنشطة الإجرامية وتسهم في انعدام الأمن، الأمر الذي سيتيح بلا شك تحقيق المساءلة ونأمل أن يؤدي إلى فرض جزاءات فعالة. ومن جانبنا، فرضت الحكومة الدومينيكية حظرا على دخول عدد من مواطني هايتي بغية حماية أمننا وسلامتنا الإقليمية، داعمين بذلك جهود مجلس الأمن. وعلى نفس المنوال، نقدر موافقة مجلس حقوق الإنسان في قراره 39/52 المتخذ مؤخرا على تعيين خبير مستقل معني بحقوق الإنسان في هايتي.

وإضافة إلى تلك التدابير، لا بد من اتخاذ خطوات أخرى لوضع حد نهائي لمصادر انعدام الأمن، التي نعرف جيدا أماكن وجودها وعملياتها. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى أحدث تقرير صدر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يشير إلى الزيادة المفزعة في تهريب الأسلحة النارية المتطورة إلى هايتي، فضلا عن الذخيرة، وهي من الأسباب الرئيسية لزيادة أعمال العنف. ووفقا للتقرير، الذي أطلعتنا عليه المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة والي باستفاضة، فقد بلغت أنشطة العصابات مستويات غير مسبوقة، وكذلك الاتجار بالمخدرات، مما أدى إلى تأجيج أزمة انعدام الأمن في هايتي بطريقة خرجت عن السيطرة وتسببت في امتدادها خارج حدود البلد. ولذلك، نكرر نداءنا العاجل إلى أعضاء مجلس الأمن: ليس لدينا وقت نضيعه. ويجب على المجلس، بأي وسيلة يراها مناسبة، أن ينفذ التدابير المطلوبة لمنع تدفق الأسلحة والذخائر إلى هايتي. إن سيادة الدولة تحمل في طياتها التزاما بحماية شعبها. وعندما تعجز دولة ما عن القيام بذلك بشكل كامل ويتعرض السلام والأمن في منطقة ما للخطر والتهديد، تقع تلك المسؤولية على عاتق المجتمع الدولي. وينبغي له استخدام السبل الدبلوماسية والإنسانية وأي سبيل آخر في نطاق اختصاصه.

وفي حالة هايتي، طلبت السلطات الهايتية مرارا نشر قوة خاصة لدعم الشرطة الوطنية الهايتية. وهذا أمر ملح في ضوء الأحداث المستمرة التي يشهدها البلد: فقبل أسبوع، قتل قطاع طرق مسلحون نحو 50 شخصا في سورس ماتيلا، في بلدة كاباريه، فيما أعدم الغوغاء أول من أمس في شوارع بور – أو – برانس، وبسبب عدم قيام وكالات إنفاذ القانون بمهامها، حوالي 13 أو 14 شخص يُفترض أنهم أعضاء في عصابة إجرامية. وتلك الحوادث المأساوية، التي لفتت انتباهنا إليها اليوم الممثلة الخاصة للأمين العام ماريا إيزابيل سلفادور، تحدث بشكل متكرر وتذكرنا بشكل مؤلم بحالات أخرى لم يبذل المجتمع الدولي ما يكفي من العناية الواجبة فيها لتجنب وقوع كوارث أكبر. لقد قلناها

في الماضي أمام مجلس الأمن ونقولها مرة أخرى اليوم: إن الحالة في بور – أو – برانس مشابهة لحالة نزاع مسلح داخلي، والفرق في هذه الحالة هو من الذين ينطبق عليهم وصف المحارب. والواقع أن ما نشهده اليوم هو تفكك للدولة الهايتية. والحالة قيد النظر لا تتطلب أدلة أخرى. وأي قرار بالتهرب من تقديم المساعدة العاجلة والفعالة إلى هايتي أو تجنب اتخاذ التدابير المناسبة المتاحة حصرا لهذه المنظمة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها والقانون الدولي، يمكن اعتباره تنصلا من المسؤولية. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل ذلك.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي يضم 22 دولة عضوا ملتزمة بدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل لهايتي. منذ العام الماضي، توسع فريقنا ليشمل سانت فنسنت وجزر غرينادين وبربادوس وكينيا وسانت كيتس ونيفس.

أود أن أعرب عن امتناني للسيدة سلفادور على عرضها اليوم وعلى الاجتماعات التي تمكنا من عقدها معا. وأتطلع بشدة إلى مناقشاتها مع الفريق الاستشاري في وقت لاحق اليوم. وأود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التي قدمت تقريرا مفيدا للغاية لنا، ونتطلع إلى مزيد من التعاون والمناقشات بشأن أثر ما يحدث وكيف يمكننا التعامل معه.

(تكلم بالفرنسية)

وأرحب بزميلي، السيد جان فيكتور جينيوس، وزير خارجية هايتي، ويمكنني أن أؤكد له استمرار تعاوننا.

(تكلم بالإنكليزية)

ويسرني أيضا أن أرى وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات مع حكومة بلده بشأن ما يحدث.

يمكننا أن نرى أن أزمة هايتي المعقدة والمتعددة الأبعاد تزداد سوءا، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على الحياة اليومية للهايتيين. وكما سمعنا، فإن العصابات توسع نطاق سيطرتها وتواصل ترويع سكان هايتي. وأصبح الاختطاف تجارة مربحة. وفي الواقع، عندما يدرك أعضاء العصابات أن أفعالهم بدأت تكتسب زخما، فإنهم يكثفون أنشطتهم لزيادة أرباحهم. وتجند العصابات الأطفال والشباب في صفوفها. وباتت النساء والفتيات والفتيان أهدافا للعنف الجنسي المروع. لا يمكن للوالدين أن يثقوا في أن أطفالهم سيعودون بأمان إلى المنزل من المدرسة. ويتسبب سعر الغذاء والوقود في وضع المزيد من الضغوط على الأسر والشركات. وما يقرب من نصف سكان هايتي ليس لديهم ما يكفي من الطعام وتواجه بعض المجتمعات ظروفا شبيهة بالمجاعة.

وأود، بالنيابة عن الفريق الاستشاري، أن أشدد على أربع نقاط. أولا، شدد جميع الأشخاص الذين تكلمنا إليهم في هايتي، فضلا عن أولئك الموجودين في الوكالات خارجها، على نقطة واحدة، وهي أن استعادة الأمن للمساعدة في تخفيف معاناة الهايتيين، والسماح للناس بمغادرة منازلهم والعمل والخروج، وتعزيز ثقة المستثمرين في البلد، أمر بالغ الأهمية. ويتطلب ذلك اتباع نهج شامل يوقف تدفق الأسلحة والذخيرة، ويعزز الشرطة الوطنية الهايتية وسيادة القانون، ويحمي حقوق الإنسان، ويحد من العنف المجتمعي. وهذه هي الأولوية العليا ويجب اتخاذ خطوات لتحقيقها.

ثانيا، نشجع بقوة تكثيف الجهود لضمان إجراء حوار سياسي وطني واسع النطاق وأكثر شمولا لرسم طريق للمضي قدما يمكن أن يعيد البلد إلى مسار تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في نهاية المطاف. ولكن لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لإيجاد توافق الآراء الوطني الحاسم هذا.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للهايتيين، بينما يستثمر في التنمية المستدامة للبلد بغية زيادة قدرته على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل. وتحدد خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام أكبر نداء من أجل هايتي، أكثر من 700 مليون دولار، منذ زلزال عام 2010 المدمر، مما يؤكد حجم الأزمة الإنسانية في هايتي وشدتها وإلحاحها.

ويجب اتخاذ تدابير عاجلة – أي الآن – للمساعدة في تلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة للهايتيين، مع توفير المساعدة الطارئة لكسب العيش لبناء نظام غذائي أكثر قدرة على الصمود وإنتاجية في البلد.

وأخيرا، يجب أن تقترن التدابير الفورية لاستعادة الأمن بجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف في البلد، وهي الفقر المدقع والفساد والإفلات من العقاب والصدام بين المجالين السياسي والاقتصادي. وتشكل الجزاءات إحدى الأدوات الهامة للمساعدة في كسر شوكة العصابات المسلحة، ونشجع العمل الذي يقوم به في هذا الصدد فريق الخبراء واللجنة المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي. ويجب علينا أيضا أن نكافح الفساد والإفلات من العقاب في هايتي باستعادة سيادة القانون من خلال تعزيز مؤسساتها، ولا سيما النظام القضائي ونظام المؤسسات الإصلاحية. إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في مجمله، هو أفضل طريقة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف في هايتي، وكذلك للحفاظ على السلام.

ولئن كنا بالطبع قد استمعنا إلى هذه الكلمات التي استخدمها من قبل العديد من الحاضرين هنا اليوم، يجدر بنا أن نكرر أن حلول الأزمة يجب أن تكون ملكا لهايتي. ومع ذلك، يجب علينا، نحن شركاء هايتي وأصدقائها وجيرانها، أن نحشد قوانا على وجه الاستعجال لتوسيع نطاق دعمنا المنسق. ويجب أن نتبع الأقوال بالأفعال. ومن المطلوب اتباع نهج شامل يسترشد بالروابط بين السلام والعمل الإنساني والتنمية لكي تخرج هايتي يوما ما من جدول الأعمال العادي للمجلس، ونأمل أن يحدث ذلك قريبا. وقبل كل شيء، نحن جميعا مدينون لشعب هايتي بالعمل بشكل جماعي وبناء لدعم بلده خلال أزمته.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أيضا أن أشرح مرة أخرى موقف اللجنة وحكومتي على حد سواء. تؤمن كندا إيمانا راسخا بأننا يجب أن نعمل، لا أن نكتفي بالكلام. ولهذا السبب أعلنت حكومتنا قرارها بزيادة دعمها للشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك التدريب والمساعدة المباشرة فيما يتعلق بالمعدات. وسنزيد أيضا إسهامنا في مجالي السلام والمساعدة الإنسانية. وقد أعلنا عن تقديم أكثر من 100 مليون دولار هذا العام، بالإضافة إلى الأموال التي أنفقناها بالفعل، ولا يزال حوارنا المكثف مع السلطات الهايتية مستمرا.

وفي الوقت نفسه، يمكنني أن أؤكد للمجلس أننا سنواصل جهود التعاون مع جميع دول المنطقة التي بدأنا العمل بشأنها بالفعل مع زملائنا، ونحن نتابع المناقشات هنا في المجلس باهتمام كبير. وبوسعي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن كندا لا تزال على استعداد للمشاركة في جميع المناقشات لإيجاد حلول ملموسة ومحددة للمسائل.

ونشيد بالسيدة سلفادور والسيد أونيل، وأشكر أيضا زميلي ممثل غابون على عمله بشأن مسألة الجزاءات. ونؤيد جهود زميلينا من الولايات المتحدة وإكوادور ونشكرهما على عملهما. وأعتقد أن عملنا في إظهار التضامن وتقديم الدعم والمشاركة في التعاون يجب أن يستمر. نحن مدينون لسكان هايتي ولجميع بلدان المنطقة بضمان أمنهم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): لم يعد هناك متكلمون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10